الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،الطور الثاني

الميدان: علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة:علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

توزيع محفظة التمويلات في البنوك الاسلامية

دراسة حالة – بنك البركة الجزائري ومصرف السلام–

إعداد الطلبة:

- رانية شاعة
- غانية بومصباح

إشراف الأستاذ(ة)

- سميرة سعيداني

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الـشكـر و الـتقـديـر

الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب وانزله في أوجز لفظ واعجز أسلوب فهو الحجة البالغة والدلالة الدامغة والنعمة الباقية والعصمة الواقية فهو الشفاء في الصدور، نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي الهمنه الصحة والعافية والعزيمة،فالحمد لله حمدا كثيرا،

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المؤطر " الدكتور زنكري ميلود "الذي كان لنا نعم الناصح ولم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته، و إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع من بعيد أو من قريب راجين من المولى عز وجل أن يتقبل أعمالنا.

وفي الأخير نتقدم بعبارات الشكر إلى كافة أساتذتنا بجامعة محمد البشير الإبراهيمي،ولجميع أعوان الكلية ، لما بذلوا من جهد لتعليمنا وتوجيهنا لإنهاء مشوارنا الدراسي.

إليكم جميعا بخالص الشكر والتقدير.

إهداء

أهدي تخرجي وحصاد ما زرعته في سنين طويلة في سبيل العلم إلى والدَاي العظيمين الذين تعبا واجتهدا على بذل كل الجهود لكي أواصل مسيرة تعليمي ،إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول العالي والدي الحبيب الذي تعب من أجلنا وأعطانا كل الحب علمنا الأخلاق،القوة،الشجاعة،الصبر،المثابرة وكل ماهو جميل أبي الغالي فاروق أطال الله في عمره إلى من وضعتني في طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش وراعيتني حتى صرت كبيرة وساندتني في كل شيء أمي الغالية حياة طيب الله ثراها وشفاها وحفظها لنا إلى أخي حسام وأخواتي لامية ،ميرة الذين كانوا بمثابة سندي الأيمن حفظهم الله لي ووفقهم وإلى كل من كان لهم بالغ الأثر في تخطي الكثير من العقبات والصعاب خاصة صديقتي وأختي غانية التي كانت بمثابة أمي ثانية بالنسبة لي في مشواري الدراسي وأشكر الأستاذ المحترم :الدكتور زنكري ميلود و الأستاذ سنوسي والأستاذ لوعيل الذي كان لهم أثر كبير في مشواري الدراسي

الحمد والشكر لله على ما أعطى

رانية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى ،أهدي تخرجي المتواضع إلى من جعلها لله ضياءا ينير حياتي ، من جاهدت في تربيتي، من ضحت لأجل تحقيق أحلامي، إلى أعظم و أقوى إمرأة في الكون" أمي"

إليك يا فخري وقرة عيني و يا أعظم رجل، أطال لله في عمرك وشفاك، وأدام عزك فأنت سندي، إليك" أبي"

إلى إخوتي:فريد،بوعلام،سفيان،وخالد وإلى أخواتي الغاليات:صغيرة وكنزة حفظهم الله لي ووفقهم وإلى كل من ساندني طوال مشواري الدراسي وأخص بالذكر نعم الصديقة والأخت زميلتي الغالية رانية التي كانت نعم الرفيقة الصالحة وأشكر كل الأشخاص الذين احمل لهم المحبة والتقدير.

إلى أستاذي المحترم نعم الأستاذ :الدكتور زنكري ميلود.

الآن وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة ... وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط.

غانية

مقدمة

مقدمة عامة:

البنوك الإسلامية جزء من الاقتصاد و الاقتصاد الإسلامي جزء من النظام الإسلامي والنظام الإسلامي يقوم على قيم إيمانية تحرم عبادة المال والتعامل بالربا ،لقوله سبحانه وتعالى{وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله}سورة الروم.{لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة}سورة آل عمران. والتعدي على أموال الناس بالباطل والإحتكار ويتلقى الإسلام في ذلك من الشرائع السماوية الأخرى.

شهد الربع الأخير من القرن العشرين بعثا لنشأة وتطوير البنوك الإسلامية و إنتشارها داخل العالم الإسلامي وخارجه، متبعة في ذلك فكرا إقتصاديا متميزا طرحته في مجال المعاملات المالية والمصرفية والتطوير الإقتصادي والإجتماعي كبديل للممارسات المتماثلة لدى البنوك التقليدية.

تُميز البنوك الإسلامية بين الحلال والحرام بين الطيب والخبيث، نجد هدفها الرئيسي تطبيق ما شرعه الله تعالى في المعاملات المالية فهي ليست مقرضة أو مقترضة. لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءً فهي نوعية بإرتباطها بالعملاء سواء كانوا أصحاب موارد أو مستثمرين، إن علاقتها علاقة مشاركة أو متاجرة وليست علاقة دائنة أو مديونية كما هو الحال في البنوك التقليدية.

و تؤدي البنوك الإسلامية دور الوسيط المالي في عمليات التمويل الإسلامية بصفتها تقبل الودائع من وحدات الفائض ثم تقوم بتقديمها إلى وحدات العجز عن طريق عقود التمويل الإسلامي و شراء الأوراق المالية، و بسبب تحريم الفائدة في الإسلام، تتميز الوساطة عند البنوك الإسلامية ببعض الخصائص، فلتفادي الفائدة، تعرض البنوك الإسلامية منتجات مختلفة تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية، و أصبحت توصف بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، و بالتالي تعتمد تلك البنوك على المشاركة و هو ما سوف نتناوله في موضوع بحثنا، بالإضافة إلى الأدوات المالية القائمة على الدين لحشد و استخدام الأموال. و هي تقدم تمويلاتها وفقا لصيغ مشروعة كالمضاربة و المشاركة و المرابحة على أساس تحمل المخاطرة أو المشاركة في النتائج ربحا أو خسارة. وعلى هذا الأساس وبناءًا على ما قمنا بإعداده فإن إشكالية البحث تتمحور كالتالي: **كيف تتوزع محفظة التمويلات في البنوك الإسلامية ؟**

بناء على السؤال الرئيسي يمكن أن يتفرع إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ فيما تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية ؟
- ❖ ما أبرز الصيغ التي تتعامل بها البنوك الإسلامية ؟
- ❖ على أي أساس تمنح البنوك الإسلامية تمويلاتها ؟
- ❖ ما هي المخاطر المحتملة أثناء منح البنوك الإسلامية تمويلاتها ؟

أولا. الفرضيات

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة، وقصد الإجابة على الأسئلة الفرعية، إرتأينا طرح الفرضيات التالية والتي تكون منطلقا لدراستنا:

- ❖ المصرف الإسلامي يسعى لتحقيق أهداف إجتماعية وأهداف إستثمارية وفقا للشريعة الإسلامية في مختلف نشاطاتها وبذلك لتحقق الربح. بينما البنك التقليدي التجاري يسعى لتحقيق أعلى ربحية وفائدة ممكنة دون النظر في ذلك.
- ❖ النشاط التمويلي من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح وهناك العديد من الصيغ التي تتعامل بها البنوك" التمويل بالمضاربة ،المشاركة،المرابحة،الإجارة، السلم،الإستصناع، المزارعة، المساقاة و القرض الحسن."
- ❖ تقوم البنوك الإسلامية بمنح تمويلاتها لعملائها عن طريق معايير خاصة بها تتوافق مع القاعدة الفقهية في المعاملات و تختلف عن البنوك التقليدية،ألا وهي"معايير متعلقة بالمشروع،بالعميل طالب التمويل، وبالمصرف نفسه المانح للتمويل".
- ❖ تتميز البنوك الإسلامية بمخاطر مالية مشتركة مع صيغ التمويل التقليدية كمخاطر الإئتمان،السيولة،السوق،إضافة إلى مخاطر خاصة لإدارتها تبدأ من العميل والمشروع وصولا للبيئة الإقتصادية،السياسية ،الإجتماعية و الثقافية.

ثانيا.أسباب إختيار الموضوع

أسباب إختيار الموضوع تكمن في عدة مبررات أبرزها:

- ❖ الرغبة والميول في تخصص البنوك الإسلامية والتوسع في هذا المجال التي حرصنا البحث فيه طيلة مشوارنا الدراسي.
- ❖ مجال البنوك الإسلامية موضوع شيق وذات قيمة كبيرة في الإقتصاد الإسلامي حيث يعتبر جزء مهم منه.
- ❖ بإعتبار أن الهدف الرئيسي للبنوك الإسلامية هو تطبيق شرع الله في المعاملات المالية.
- ❖ التعرف على البنوك الإسلامية والتعمق فيها أكثر خاصة طرق التمويل فيها .
- ❖ التوسع في معرفة كيفية توزيع محفظة التمويلات في البنوك الإسلامية.

ثالثا.أهمية الدراسة

تم إختيار موضوع توزيع محفظة التمويلات في البنوك الإسلامية عنوانا لهذا البحث ،حيث تتميز المصارف الإسلامية بتعدد صيغ التمويل حيث أنها تلعب دورا كبيرا وفعالا في تلبية إحتياجات المجتمع المختلفة للوصول إلى أحداث التنمية الإقتصادية مع محاولة معرفة مكامن القوة والضعف إن وجدت في تلك الصيغ وحكم الشرع منها.

رابعا.أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ توسيع البحث في البنوك الإسلامية وطرق تمويلاتها .
- ❖ كيف توزع البنوك الإسلامية محفظة تمويلاتها.
- ❖ الإلمام بكل من خصائص و أهداف والأسس التي تقوم عليها البنوك الإسلامية.
- ❖ الإستفادة من التجارب السابقة في مجال التمويلات بصفة عامة.
- ❖ التعرف على كل من الصيغ التمويل القائمة على مبدأ المديونية والملكية.

خامسا.منهج الدراسة

إعتمدنا في دراستنا لموضوع"توزيع محفظة التمويلات في البنوك الإسلامية" على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الدراسة ولتحقيق أهدافنا فإعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري للبنوك الإسلامية وطرق تمويلها وذلك بالإستعانة بالمعلومات والمراجع التي لها علاقة بالموضوع.

كما إعتمدنا على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي حيث قمنا بإسقاط الدراسة على مصرف السلام – الجزائري– بالإعتماد على التقارير المالية لسنوات(2015-2020).

سادسا.الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين الذين إهتموا بهذا الموضوع، ومن خلال عملية بحثنا وجدنا دراسات سابقة تناولت موضوع التمويلات في البنوك الإسلامية، سوف نتطرق لبعض الدراسات التي لها صلة بالموضوع:

- عادل بن عبد الرحمان بن أحمد بوقري:مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، هدفت الدراسة إلى الدور الفعال للتمويل الذي تقدمه المصارف في الحياة الاقتصادية، لتحقيق الضوابط الشرعية في المعاملات المالية والتي ساهمت في تحقيق وظيفة الاستخلاف في المال.
- عيشوش عبدو:تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، هدفت الدراسة إلى محاولة إظهار أهمية التعامل مع البنوك الإسلامية في بيئة تتواجد بها نسبة من الأعوان الاقتصاديين تتجنب التعامل بالربا، التعرف على مدى تطبيق التسويق المصرفي في البنوك الإسلامية على أرض الواقع.
- ميلود بن مسعودة:معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، هدفت الدراسة إلى إبراز كفاءة وفعالية أساليب وصيغ التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية.

سابعا. هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم إختيار فرضيات الدراسة، ثم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل إليها، وفيما يلي ع رض لما تم تناوله في فصول البحث:

يتناول **الفصل الأول الإطار النظري للدراسة** من خلال ثلاثة مباحث:حيث يتناول **المبحث الأول**: البنوك الإسلامية حيث تطرقنا إلى الماهية، تعريف، أهداف وخصائص والأسس والمبادئ،**المبحث الثاني**:صيغ التمويل في البنوك الإسلامية: يتناول هذا المبحث الصيغ القائمة على مبدأ المديونية "المرابحة، الإستصناع، السلم،الإجارة،القرض الحسن"والصيغ القائمة على مبدأ الملكية " المضاربة، مشاركة، مزارعة، مساقاة" **المبحث الثالث**: إدارة الأصول في البنوك الإسلامية: وفيه نستعرض معايير التمويل في البنوك الإسلامية، وتوزيع محفظة التمويلات حسب القطاعات في البنوك الإسلامية و أهم المخاطر التي تتعرض إليها البنوك الإسلامية أثناء قيامها بعملياتها التمويلية.

وعالج **الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة** من خلال عرض تجربة بنك السلام–الجزائري– حيث تناولنا في **المبحث الأول**: التعريف ببنك السلام نشأته، تعريفه وأهم الأهداف الرئيسية التي يرتكز عليها وأهم خصائصه إضافة إلى هيكله التنظيمي، وتطرقنا إلى أهم مؤشراته ومنتجاته التي تقيم أدائه وفي **المبحث الثاني**: تطرقنا إلى توزيع محفظة التمويلات من حيث: الأجل وطبيعة التمويل ومن حيث الشكل والتوزيع الجغرافي وفي الأخير **المبحث الثالث**: توزيع محفظة التمويل من حيث المتعامل الإقتصادي و جودة المحفظة.وفي خاتمة هذه الدراسة نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها، مقترحات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

لقد شهدت البنوك الإسلامية منذ ظهورها شوطا كبيرا من الزمن إستطاعت من خلاله تحقيق الكثير من الإنجازات في شتى المجالات حتى فرضت نفسها في البيئة المالية العالمية، وأصبح التمويل الإسلامي واقعا ملموسا تسعى إليه العديد من مؤسسات البنكية للتمويل على المستوى المحلي والدولي، وقد انعكست أهمية التمويل الإسلامي من خلال مقدرته على جذب واهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية للاعتماد عليه، لتحقيق ما تصبو إليه من ربحية بطريقة شرعية بالاعتماد على مجموعة من الصيغ الإسلامية. فالبنوك الإسلامية مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الأرباح باستعمال أحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما يميزها عن البنوك الأخرى، لاستبعادها الفائدة الربوية فأصبح التمويل الإسلامي أسلوبا مهما، وقيمة مضافة للواقع الاقتصادي العالمي، وجسرا لترابط بين العالم الإسلام يوقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: منح التمويل في البنوك الإسلامية ومخاطرها.

المبحث الأول:ماهية البنوك الإسلامية

تمثل المعاملات الشرعية السليمة البعيدة عن الربا والكسب المحرم، عماد المصرفية الإسلامية المعاصرة، فهي تعتمد على مبدأ تشارك الربح والخسارة. حيث تعتبر العمليات المصرفية مقوما هاما في الوقت الحاضر فلا يمكن إنكار الدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في الخدمات والتمويل والإستثمار في مختلف الأنشطة حيث أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة وضرورية ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن أيضاً في جميع بقاع العالم، ومقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة، الأمر الذي يتطلب منا التعرف تعريفها، أهدافها،خصائصها، وأسسها والمبادئ القائمة عليها.

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تنطلق ابتداءً من منظور مؤداه: أن المال مال الله، وأن البشر مستخلفون في هذا المال لتوجيهه إلى ما يرضي الله. فليس حرا حرية مطلقة يفعل في مال الله مايشاء لأن يده يد عارضة، والملكية الحق هي لله خالق كل شيء لذلك فالبنك الإسلامي لابد أن يلتزم بمبادئ الشريعة، ومن هنا عرف الباحثون البنك الإسلامي بعدة تعاريف منها:

ويري الدكتور شوقي إسماعيل شحاتة في (كتابه البنوك الإسلامية) أن البنك الإسلامي : "منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي، وتستهدف تحقيق الربح بإدارة المال الحلال، وبأسلوب فعال في ظل إدارة اقتصادية سليمة".

كما يري الدكتور الخضري في(كتابه البنوك الإسلامية) أن البنك الإسلامي" : مؤسسة نقدية مالية تعمل علي جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل علي تنمية اقتصادياتها. "

البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي،وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.[1]

(1) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،**الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**.مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر المغربي، جدة،ط2004،1،ص84-86.

البنك الإسلامي مؤسسة بنكية تلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية في نواحي نشاطه ومعاملاته المتلفة و لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي إلتزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، وحينها يستخدم ما لديه من موارد نقدية.

في أنشطة إستثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض أو يداين أحدا مع إشتراط الفائدة، وإنما يقوم بتمويل للنشاط على أساس المشاركة فيها يتحقق من ربح، فإذا تحققت الخسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذين قام بتمويلهم.[1]

المطلب الثاني: أهداف وخصائص البنوك الإسلامية:

تنفرد البنوك الإسلامية بعدة أهداف وخصائص نظرا لسعي هذه الأخيرة إلى تحقيقها وتطبيق مبادئ الشريعة السمحاء في مجال المال والمعاملات الاقتصادية، وهذه الأهداف والخصائص ذات بعد اقتصادي يعمل على زيادة فاعلية النظام الاقتصادي الإسلامي والذي تكون البنوك الإسلامية جزءا منه، ويمكننا أن نوضحها كما يلي:

أولا .الأهداف:

إن الهدف الشامل للبنك الإسلامي هو تحقيق المصالح المعتبرة شرعا وهي إتباع الدين وحفظ النفس والنسل والمال، فتقوم البنوك الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين، وعلى تحقيق ما دعا الإسلام، سواء داخل نطاق الوطن الإسلامي أو خارجه (عن طريق إنشاء فروع أخرى).

كما يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق الربح الأمثل، وهو مفهوم أنساني يقوم على الكم والكيف معا، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح، وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فضلا عن المحافظة على البيئة

تهدف البنوك الإسلامية إلى إدخال التصور الإسلامي على النظام المصرفي العالمي للتصرف في المال بالإضافة إلى الأهداف التي مضت هناك أهداف أخرى هي:

- جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.
- توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي[2].

(1) شهاب أحمد العزعزي ،**إدارة البنوك الإسلامية**،دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2011،ص11.

(2) قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**.مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، ط1، 2014، ص28.

- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا ومنع الاستغلال.
- النصح والإرشاد لأفراد المجتمع بإتباع السلوك الإسلامي في استثمار وتوظيف أموالهم لإشباع حاجاتهم.[1]

ثانيا.خصائص البنوك الإسلامية:

من المعلوم أن للبنوك الإسلامية خصائص ومميزات تميزها عن المصارف الأخرى و لهذا لابد أن تكون لهذه المصارف خصائص تميزها عن غيرها ونذكر منها:

استبعاد التعامل بالفائدة: تعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للمصرف الإسلامي وبدونها يصبح هذا البنك كأي بنك ربوي آخ، ذلك لأن الإسلام قد حرم الربا بكل أشكالها وشدد العقوبة عليها لقوله سبحانه وتعالى{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم،لا تظلمون ولا تظلمون}[سورة البقرة:872،972].

توجيه كل جهده نحو الاستثمار الحلال:من المعلوم أن المصارف الإسلامية تنموية بالدرجة الأولى، ولما كانت هذه المصارف تقوم على إتباع منهج الله المتمثل بأحكام الشريعة، لذا فإنها وفي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله عز وجل وهذا يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد، والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام.

ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: هذا يأتي من ناحية أن البنوك الإسلامية بطبيعتها تربط بين جانبي الإنسان المادي والروحي، ولا تنفصل في المجتمع الإسلامي الناحية الاجتماعية عن الاقتصادية، فالإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل فيه جوانب الحياة المختلفة والبنك الإسلامي يعد التنمية الاجتماعية أساسا لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاتها.

تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار:من المسلم أن الكثير من أموال المسلمين في العالم الإسلامي تعد أموالا معطلة لا تستفيد منها المجتمعات الإسلامية وذلك يعود إلى عدم استثمار أمواله وتنميتها في المصارف الربوية القائمة وذلك لالتزامه بمبادئ وتعاليم دينه لذلك قامت البنوك الإسلامية بإثبات نجاحها وجدارتها في استثمار الأموال المودعة وتنميتها مما دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها في مشروعاتها التنموية المختلفة.[2]

(1) قادري محمد الطاهر، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**.المرجع نفسه، ص28.

(2) عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي،**المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**.دار أسامة للنشر،الأردن،عمان،ط1 ،1998،ص191.

تيسير وتنشيط حركة التبادل بين الدول الإسلامية:وذلك من خلال تعاون هذه البنوك وتبادل الخبرات فيما بينها وتقديم كل منها ما يستطيع تقديمه للآخر، وهي بذلك تجعل الحركة التجارية تسير نحو التقدم.

إحياء نظام الزكاة: حيث أقامت هذه البنوك صندوقا خاصا لجمع الزكاة، تتولى هي إدارته كما تولت مهمة إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعا وهو بذلك يؤدي واجبا إلهيا فرضه الله على هذه الأمة، إضافة إلى الجانب الإقتصادي الذي تؤديه أموال هذه الفريضة، إذا ما قام البنك باستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها.

القضاء على الإحتكار الذي تفرضه بعض شركات الإستثمار:تقوم البنوك وإنطلاقا من وظيفتها الأساسية في التقيد في معاملاتها بالأحكام الشرعية، بالقضاء على الإحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها عن طريق عدم السماح لمساهمين جدد بالإشتراك في رأس مالها فإنها تلجأ إلى إصدار سندات تمكنها من الحصول على رأس مال جديد وبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط. أما البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية فأنها لاتصدر السندات نظرا لتحريمها من فقهاء الشريعة بل أنها وبهدف زيادة رأس مالها والتوسع في أعمالها تفتح باب الإكتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين في ذلك.

عدم إسهام هذه البنوك وتأثيرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم:فالبنك اللإسلامي بالأصل بعيد عن العمليات الربوية في علاقاته مع البنوك الأخرى بما فيها البنك المركزي فإن ظاهرة التضخم النقدي لن يكون لها أي دور في تطويرها أو الحد منها، ولكنه مع ذلك فإنه قد يتأثر بصورة غير مباشرة بجوانب منها لاسيما ما يخص العلاقات القيمة للوحدة النقدية وقوتها الشرائية في الإقتصاد المعني وبهذا فإنه يمكننا القول أن النظام المصرفي الإسلامي وفي ظل نظام إقتصادي إسلامي متكامل سوف يمنح الوحدة النقدية السائدة إستقرارا وثباتا في قيمتها الشرائية ويسهم إلى حد كبير في الحد من ظاهرة التضخم[1].

المطلب الثالث: أسس ومبادئ البنوك الإسلامية

تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذا وعطاءًا وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية، حيث تمكنت بأسلوب عملها الجديد والمتميز أن تثبت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية عن طريق إستعمال أسس ومبادئ خاصة بها التي سنتطرق إليها كما يلي:

(1) د عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي،مرجع سابق،ص193-196.

أولا .الأسس:

يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتين أساسيتين:

1-قاعدة الغنم بالغرم:

ويقصد بها": أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر)"، ومعنى هذا أن على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تمامًا كما يتحمل الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار.

2- قاعدة الخراج بالضمان:

ويقصد بها" :أن مّن ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد"، وهذا إنما يعني أن من اشترى شيئًا له غلة، ثم اطلع منه على عيب فرده إلى بائعه بخيار العيب كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكًا له وضامنًا له، فلو هلك لهلك عليه، والضمان المقصود هو ضمان ملك وليس الضمان المحض، أي أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضامن في الحصول على الأرباح المتولدة عنه، بما أنه تقع عليه تحمل تبعة الخسارة إن وقعت.

وكمثال على ذلك؛ فإن العميل الذي يحصل على قرض من المصرف الإسلامي يصبح ضامنًا له باعتباره المالك الجديد لهذا المال، ويتوجب عليه رد مثله، وفي المقابل يستحق الأرباح التي يمكن أن تتولد عن استثمار هذا القرض، دون أن يكون للمصرف الحق في مطالبته بجزء من هذه الأرباح. تعتبر القاعدتين السابقتين أساس قيام المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، لأن المال وحده لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينتج مالا في شكل عوائد وأرباح إلا إذا كان هناك عمل ومشاركة وتحمل للمخاطر بجميع أنواعها وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي بتعاليمه وضوابطه، فلا يمكن لها أن تعطي أو تحصل على أرباح دون تحمل جزء من المخاطر، ولا أن تضمن لنفسها أو لأحد عملائها جزءًا من العوائد، لأن ذلك مناف لطبيعة عملها وللأساس الذي قامت عليه[1] .

ثانيا . المبادئ:

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم أعمال البنوك الإسلامية مغايرة عن تلك المبادئ التي تحكم أعمال البنوك الأخرى، ومن بين هذه المبادئ نذكر ما يلي:

(1) أمال لعمش،**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**. مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس ،سطيف،2011-2012،ص5.

أ .الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية :ينطلق الاقتصاد الإسلامي من معايير وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء (ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة)، وهي تقرر العمل كمصدر للكسب، بدلا من اعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب، وهذا يعني توجيه الجهد نحو التنمية، عن طريق الاستثمار والمشاركة التي تخضع لمعايير الحلال والحرام التي حددها الإسلام.

إن فلسفة العمل المصرفي الإسلامي تعتمد مبدأ :إن ملكية الإنسان من أموال ملكية مقيدة، تخضع لما حدده وفرضه المولى عز وجل، كون أن الإنسان مستخلف في الأرض على هذا المال، ولا يجوز له التصرف بحرية مطلقة، بل هو خاضع لشروط من استخلفه سواء استخدامه أو تنميته، هذه القيود تكفل تنظيم الدورة الاقتصادية بكاملها من الإنتاج إلى التوزيع.

وتشكل خاصية استبعاد التعامل بالربا المعلم الرئيسي للبنك الإسلامي، وإذا فقدها يصبح مثل البنوك التقليدية، وذلك لأن مبادئ الشريعة الإسلامية تحرم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بديلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة.

ب .الصفة التنموية للبنوك الإسلامية :تقوم البنوك الإسلامية على بناء فكري خاص وهو الإسلام، لذلك تدعم وفق هذا البناء التنمية الاقتصادية، بحيث تتم عملية تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع من خلال مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويستطيع البنك الإسلامي القيام بهذه الوظيفة عن طريق تدعيم الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع، والمشاركة في العملية الاستثمارية وهذا ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك الأخرى، وعليها القيام بأنشطة اجتماعية من أجل زيادة التكافل الاجتماعي، وإيجاد نسيج متماسك للمجتمعات الإسلامية.[1]

ج .التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الكفاءة المالية للمقترض :في النظام المصرفي التقليدي الهدف هو استرجاع القروض مع الفوائد في الوقت المحدد، لذا فإن الاعتبار الغالب هو مدى قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته، أما في نظام تقاسم الربح والخسارة أي النظام الإسلامي فإن البنك يتلقى عائدا فقط إذا نجح المشروع وحقق ربحا وبالتالي فإن البنك الإسلامي يهتم أكثر بسلامة المشروع، بالإضافة إلى أن التمويل في هذا الأخير يكون مرتبطا بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات عكس ما هو سائد في البنوك التقليدية والتي تقوم غالبا بتمويل أصول وهمية كالمضاربة على العقود والمشتقات[2].

(1) هشام بورمة،**الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016-2017، ص110.

(2) المرجع نفسه، ص111.

المبحث الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

وتقوم البنوك الإسلامية هنا بممارسة نشاط الاستثمار وتمويل المشاريع باستخدام صيغ هي في أصلها عقود معروفة في الفقه الإسلامي تم تكييفها لتتلاءم مع طبيعة عمل البنك الإسلامي باعتباره وسيطا ماليا، حيث تدعى هذه الصيغ بصيغ التمويل والتي يمكن تقسيمها إلى صيغ قائمة على مبدأ المديونية وصيغ قائمة على مبدأ الملكية ،سوف نتطرق إليها كما إلى:

المطلب الأول:صيغ التمويل القائمة على مبدأ المديونية

تعتبر الصيغ القائمة على المديونية إحدى الصيغ التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في عملية التمويل، وتتمثل هذه الصيغ في كل من المرابحة، الإستصناع، السلم، الإجارة، و القرض الحسن،وهي كما يلي:

أولا . المرابحة:

بيع المرابحة هو إحدى صور البيوع الإسلامية وأهمها ،ويمكن تعريها كما يلي :

أ– تعريفها:

هي من أنواع البيوع، حيث تصنف ضمن بيوع الأمانة، وهي تلك البيوع التي تتضمن ذكر رأسمال السلعة المباعة(أي تكلفة السلعة التي تحملها البائع) ، حيث تقسم هذه البيوع إلى:

- بيع التولية" :هو بيع السلعة بنفس الثمن الأصلي الذي تم شراؤها به، أو بيعها بتكلفة الشراء بدون زيادة أو نقصان "؛
- بيع الوضيعة :وفيه يتحمل البائع خسارة نتيجة لبيعه السلعة بثمن أقل من تكلفتها؛
- بيع المرابحة :وهو عكس السابق، حيث يع رف على أنه" بيع السلعة بثمن شرائها الأول مضافا إليه ما يتفق عليه من زيادة، ويشترط في بيع المرابحة معلومية ثمن الشراء والربح".

ب–أنواعها:

1–المرابحة البسيطة: وهي" عقد تنحصر العلاقة فيه بين طرفين، حيث يقوم البائع ببيع سلعته بمثل الثمن الأول وزيادة لتمثل تلك الزيادة ربحا له[1].

(1) عيشوش عبدو،**تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق ،جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2008-2009،ص36.

2-المرابحة المربكة: وهي تقديم طلب من طرف شخص إلى شخص آخر بأن يشتري له سلعة معينة ويعده بأن يشتريها منه فيما بعد بربح معين يكون من نصيبه، حيث يدعى الطرف الأول الآمر بالشراء والثاني المأمور بالشراء.

إن هذه الحالة تنطبق على ما تقوم به البنوك الإسلامية حاليا نظرا لأن هذا النوع من البيوع يتفق مع طبيعة نشاطها، باعتباره يجمع بين هدفين من أهداف البنوك الإسلامية وهما: تحقيق الربح من جهة، وخدمة عملائها من جهة ثانية، إذ يمكن هذا البيع الأشخاص سواء كانوا اعتباريين أو طبيعيين من الحصول على السلع التي يحتاجون لها قبل توفر الثمن المطلوب لديهم، حيث عادة ما يقومون بدفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية أو دفعة واحدة بعد أجل محدد، وقد تم إجازة التعامل بهذا النوع من المرابحة من قبل فقهاء الصيرفة الإسلامية عام1981[1].

ت- كيفية تطبيق المرابحة في البنك الإسلامي: يتم تطبيقها بإتباع الخطوات التالية:

- يقدم العميل بطلب إلى البنك يحدد فيه مواصفات كاملة عن السلعة التي يحتاج إليها؛
- يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم إليه من العميل ، في حالة موافقة البنك على شراء هذه السلعة يوضح للعميل ثمن الشراء وما تتكلفه السلعة من مصروفات مختلفة ثم يتم الإتفاق على السعر النهائي متضمنا الربح، مع إبرام عقد وعد بالشراء إذا كان البنك يأخذ بالإلزام؛
- يقوم البنك بشراء السلعة لنفسه ويتملكها بعد إستلامها من المورد؛
- يقوم البنك بعد ذلك بإبرام عقد البيع بينه وبين العميل بعد فحصه للسلعة مع تحمل تبعة الهلاك قبل التسليم وتبعة الرد بالعيب الخفي، وبمجرد إبرام العقد تنتقل ملكية السلعة إلى المشتري؛

نلاحظ أن هذه الخطوات كلها لن تستغرق زمنا طويلا لتطبيقها إذ يمكن أن تتم في بضعة أيام إذا كان الشراء داخليا وبضعة شهور كحد أقصى إذا كان الشراء خارجيا[2].

ثانيا : الإستصناع

الإستصناع وسيلة من وسائل التمويل، يقترحها البنك ويعتبر تقنية حديثة نسبيا مقارنة مع التقنيات الأخرى التي يلجأ إليها البنك الإسلامي.

أ -تعريفه :وردت عدة تعاريف منها:

(1) عيشوش عبدو، مرجع سابق،ص 36-37.

(2)سليمان ناصر،**تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**.المطبعة العربية،نهج طالبي أحمد، غرداية،ط1، 2002،ص113.

طلب الصنعة، وإستصنع الشيء :دعا إلى صنعه، وإستصنع فلاًنا كذا :طلب منه أن يصنعه له، واصطنع خاتما :أمر أن يصنع له.

"عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص"، ولتوضيح هذا المفهوم الفقهي للإستصناع نأتي بتعريف الدكتور حسين حامد حسان وهو" :عقد بين بائع يسمى الصانع ومشتر يسمى المستصنع على بيع سلعة موصوفة في الذمة يصنعها البائع بمادة من عنده في مقابل ثمن حال أو مؤجل أو على أقساط[1]."

ب –أنواعه: هناك عدة أشكال للإستصناع أهمها:

1–الإستصناع العادي أو التقليدي: ويكون موضوع هذا العقد هو صنع شيء معين بأوصاف وكميات مخصوصة متفق عليها لقاء ثمن محدد معجل أو مؤجل، وعلى أن تك ون المواد الأولية من الصانع، فالعلاقة التعاقدية بين طرفي العقد تكون مباشرة وليس بينهما أي وسيط مالي.

2– الإستصناع الموازي أو التمويلي: وهذا أسلوب تمويلي طورته المصارف الإسلامية، وهو مركب من عقدي إستصناع على النحو التالي:

العقد الأول: يجريه المصرف مع الراغب في السلعة، فيكون المصرف في هذا العقد" صانعا "ويمكن أن يكون الثمن هنا مؤجلا.

العقد الثاني:بكون مع المختصين بصناعة ذلك النوع من السلع ليقوموا بإنتاج وصنع السلعة المطلوبة وفق المواصفات المتفق عليها– في العقد الأول –وفي هذا العقد يكون مركز المصرف" مركز المستصنِع"، ويمكن أن يكون الثمن هنا معجلا، وأقل من الثمن الأول بطبيعة الحال، وإذا تسلم المصرف السلعة ودخلت في حيازته يقوم بتسليمها إلى من طلبها، ويتح مل المصرف ضمان العيوب للمستصنع والمسؤولية تجاهه عن نقص الأوصاف المشروطة في العقد الأول، وليس هناك أي علاقة تعاقدية بين المستصنع في العقد الأول والصانع في العقد الثاني، والفرق بين الثمن في العقد الأول والثمن في العقد الثاني يكون ربحا للمصرف يستحقه بسبب الضمان الذي تعهد به وتحمله في العقد الأول من خلال تملكه للسلعة وتحمِله لمخاطرها.[2]

(1) بلخيري أحمد،**عقد الإستصناع وتطبيقاته المعاصرة**. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007-2008 ص3-4.

(2) المرجع نفسه، ص 20-21.

ت–كيفية تطبيق الإستصناع في البنوك الإسلامية:

إن أحسن مجال لتطبيق الإستصناع من طرف البنوك الإسلامية، هو بناء المساكن للأفراد والمباني الإدارية للهيئات الرسمية والحكومية أو حتى الخاصة منها، حيث يقوم الفرد أو الهيئة بتقديم طلب بذلك إلى البنك الإسلامي مع تحديد كل مواصفات البناء،وعند موافقة البنك على الطلب يقوم بتقدير التكلفة وتحديد هامش ربح مناسب،فإذا وافق العميل على الثمن الإجمالي أمض العقد مع البنك، ويقترح هنا أن يقدم العميل جزءا من الثمن عند إمضاء العقد ضمانا لجديته وبذلك يساهم البنك بحل مشكلة الإسكان التي يعاني منها الكثير من البلدان الإسلامية.[1]

ثالثا :السلم

لقد انتشر تطبيق السلم بشكل خاص لدى المزارعين حيث يوفر لهم ما يحتاجونه من الموارد المالية اللازمة قبل البدء في نشاطهم وأعمالهم، ولذلك أطلق عليه الفقهاء بيع المحاويج، ولكن يسد أيضا ثغرة هامة بالنسبة للمنتجين وأصحاب الأعمال.

أ–تعريفه:

السلم في عبارة عن" بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا"، ومعنى ذلك أنه يبيع آجل بعاجل، فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملا بمجلس العقد.

ويعتبر عقد السلم عكس البيع الآجل فإذا كان البيع بثمن مؤجل يقدم تمويلا من البائع إلى المشتري حيث يمنحه أجل محدد لسداد الثمن المتفق عليه، فإن السلم يقدم تمويلا من المشتري إلى البائع لأن المشتري هو الذي يدفع الثمن مقدما عند التعاقد ويحص البائع على فترة زمنية محددة لتسليم المباع المتعاقد عليه.

ب–أنواعه :وتتمثل أنواعه في:

السلم العادي :حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت آجل.

السلم الموازي :يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم[2].

(1) سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**.مرجع سابق، ص133.

(2) شوقي بورقبة،**الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**.أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف، 2010-2011ص 22.

بيع السلم بالتقسيط:يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من الموجود و رأس المال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المشتري دفعة معينة من رأس المال على أن يستلم لاحقا ما يقابله من الموجود لاحقا، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.[1]

ت– كيفية تطبيق السلم في البنوك الإسلامية:

البنك الإسلامي يطبق هذه الصيغة بشكل واسع خاصة في مجال الزراعة،حيث يقوم البنك بشراء المحصول الزراعي من الفلاح قبل حصاده فيستفيد من الثمن المخفض على أن يقوم ببيع هذا المحصول بعد جنيه بهامش ربح مناسب أما الفلاح يستفيد من تعجيل الثمن في الإنفاق على زراعته مما يجعلها أكثر صلاحا، و يجب على البنك ألا يجعل من مسألة إنقاص الثمن وسيلة لإستغلال الفلاح وعليه الإلتزام بالسعر العادل.

كما يمكن للبنك أن يستغل السلم في الصناعة، وذلك بتوفير المادة الأولية للمصانع مقابل الحصول على جزء من منتجاتها ثم بيعه بهامش ربح مناسب.[2]

رابعا:الإجارة

أ –تعريفها:

تعرف الإجارة بأنها عقد يقوم المصرف المالك للعين المعينة بإيجارها لطرف آخر مقابل مصروفات إيجاريه محددة يتم الإتفاق عليها في عقد الإيجار ويتم في نهاية مدة الإيجار إما بيع الأصل إلى المستأجر أو بيعه في مزاد عام أو إعادة تأجيره مرة أخرى.

ب–أنواعها:

تستخدم المصارف الإسلامية نوعين من أنواع الإجارة وهي:

1– التأجير التشغيلي : عادة ما يكون لمدة قصيرة وفيه يقدم المصرف خدمة تمويلية عن طريق شراء أصل يؤجر للعميل لمدة من الزمن، يحتفظ المصرف بملكية هذا الأصل ويقوم العميل باستخدام هذا الأصل في نشاطاته المختلفة وفي المقابل يقوم بدفع أقساط إيجاريه محددة خلال مدة عقد الإيجار، ومن ثم يعود الأصل إلى المصرف بعد ذلك .[3]

---

(1) شوقي بورقبة،**الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**.مرجع سابق، ص22.

(2) سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**.مرجع سابق، ص812 - 129.

(3) ثلجي خالد، ثلجي قواسمه ،**مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية**، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي،جامعة الخليل،فلسطين،2019، ص33-34.

2- التأجير المنتهي بالتمليك:وتسمى صيغة الإجارة المتناقصة أو الشرائية أو صيغة الإجارة مع الوعد بالبيع، حيث يقوم المصرف بامتلاك أصل (مثل الآلات أو التجهيزات أو السيارات) وتأجيرها للاستعمال إلى شخص لمدة معينة معلومة، وقد تزيد الأقساط الإجارية عن الأسعار المماثلة للأصل على أن يملكه إياه بعد انتهاء المدة ودفعه الثمن في صورة أقساط إيجاريه محددة الآجال بعقد جديد بثمن رمزي غالباً ما تكون عند دفعه القسط الأخير، ويطبق عليها أحكام صيغة الإجارة بفسخ العقد لعدم دفع الأجرة، فهي ذات نوع مختلط من البيع والإجارة معاً[1].

ت- كيفية تطبيق صيغة الإجارة في البنوك الإسلامية:

الإجارة التشغيلية: تمتلك المصارف الإسلامية المعدات والعقارات المختلفة، ثم تقوم بتأجيرها للمستثمرين حسب حاجاتهم، وبذلك فهي تصلح لتمويل جميع أنواع الأصول المعمرة للشركات والمؤسسات الإنتاجية وكما تصلح لتمويل المستهلك من اجل السكن وسائر العقارات، كذا تمويل السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والثلاجات وغيرها، وطبقا لهذا النظام التمويلي، يشتري المصرف عقارا أو أصولا حسب المواصفات التي يقدمها الزبون، ويقوم بتأجيرها لمدة معلومة تتراوح عادة بين ثلاث أشهر وخمس سنوات، ويحددها عقد طبقا لطبيعة الأصل.

الإجارة المنتهية بالتمليك :تعرف على أنها عقد يقوم على فكرة تمويل الزبون من أجل الحصول على ما يريده، يقتنيه الممول ويؤجره له مع إمكانية تمليكه إذا طلب هو ذلك، سواء خلال مدة الإيجار أو عند نهايتها، تقوم المصارف الإسلامية بشراء ما يرغب فيه المتعاملون، من معدات وتجهيزات، وأحيانا حتى العقارات، وتؤجر لهم ذلك، مقابل ثمن محدد يقسم على أقساط شهرية أو دورية يتفق عليها، مع ترك الخيار لهم عند نهاية العقد في الاحتفاظ بالشيء محله بشرائه من المصرف أو بإرجاعه له[2].

خامسا :القرض الحسن

في البنوك التقليدية تقترن كلمة قرض مباشرة بسعر الفائدة، غير أن معناها في البنوك الإسلامية بصفة خاصة، وفي النظام الاقتصادي الإسلامي بصفة عامة معروفة بالبر و الإحسان.

(1) ثلجي خالد، ثلجي قواسمه ،**مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية**، المرجع نفسه،ص33-34.

(2) مختاري مصطفى ، **مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية**.مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر، 2008-2009ص 83- 84.

أ –تعريفه:

عقد مخصوص يأخذ أحد المتعاقدين من الآخر بموجبه مالاً على أن يرد مثله أو قيمته إن تعذر ذلك، وهو من الطرف الآخر قربة إلى الله وإرفاقاً في المحتاجين من باب التبرع والتفضل.

أو هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو برد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما . ورغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة على رأس المال، إلا أنه تضاف عادة كلمة "حسن "إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة[1].

ب–القرض الحسن في المصارف الإسلامية:

بما أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالربا ولكنها تتعامل بالقروض المشروعة، التي أجازتها الشريعة الإسلامية، على شكل القرض الحسن، حيث يقوم المصرف الإسلامي بإتاحة مبلغ محدد من المال للمحتاجين من عملائه، بحيث يضمن المصرف سداد القرض الحسن دون تحميل العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد أو عائد أو أي شكل من أشكال المنفعة، بل يكتفي المصرف باسترداد أصل القرض ولكن يجوز له أن يأخذ المصرف مقابل للتكاليف والمصروفات الإدارية التي أنفقها مقابل منح القرض شريطة أن لا تزيد عن المصارف الفعلية وأن لا ترتبط بالأجل ومنه هي خدمة اجتماعية لعملائه المحتاجين والمضطرين ممن لديهم سبب موجود ومشروع.[2]

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على الملكية

إن ما يميز البنوك الإسلامية في الأعمال المصرفية هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة وهذه العلاقة هي التي تحدث التغير الجذري في الأدوات والاهتمامات، ويسمى هذا النظام بنظام الحصص الملكية ويشمل هذا الأخير على مزيج من الأساليب منها:

أولا :المضاربة:

المضاربة هي إحدى أهم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية،ذلك أنها وسيلة لتوظيف وإستثمار الأموال بصورة تلائم متغيرات وواقع العصر.

(1) محمد نور الدين أردنية،**القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي**. الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ،2010،ص 12.

(2) محمد محمود العجلوني،**البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية**.دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،ط1،2008،ص 346-345.

أ – تعريفها:

هي إتفاق بين طرفين يقدم أحدهما بموجبه ماله للآخر ليعمل فيه على أن يكون ربح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه، ويسمى الأول رب المال، والثاني المضارب أو العامل، وقد يطلق على المضاربة أسماء أخر يمثل القراض أو المقارضة.

وقد شرعت المضاربة لأهميتها البالغة في الحياة الإقتصادية، فقد يوجد من الناس من يملك المال ولا يحسن إستثماره، وفي المقابل يوجد من يحسن الإستثمار و لا يملك المال ،فوجدت هذه الصيغة لتلبية مصلحة الطرفين.

ب– أنواعها: تنقسم المضاربة إلى نوعين هما:

1– **المضاربة المطلقة:**هي التي لا يرد في عقدها أي شرط يحد من سلطة المضارب في العمل سواء من حيث نوعيته أو مكانه، أو الأشخاص الذين سيتم التعامل معهم بل يبقى مطلق الحرية في التصرف.

2– **المضاربة المقيدة:** وهي التي يتضمن عقدها شروط تنفيذ حرية المضارب في التصرف كأن يشترط عليه رب المال أن يشتغل في سلعة معينة أو تنتمي إلى قطاع معين، أو في مكان محدد، أو أن لا يتعامل إلا مع شخص بذاته.[1]

ت –كيفية تطبيق صيغة المضاربة في البنوك الإسلامية:

تعتبر المضاربة إحدى الأدوات التي يستخدمها البنك الإسلامي في توظيف الأموال وتمويل المشروعات، حيث يكون البنك هو رب المال، بالإضافة إلى كونها أحد وسائل جذب الإدخارات وتشغيلها حيث يكون البنك رب العمل حيث أنها تساهم في تحقيق التعاون بين المال والعمل بعيدا عن الربا والفوائد المحرمة فالمضاربة هي نظام تمويلي إسلامي يقوم بتسخير المال المجمع لدى البنك الإسلامي لكل فرد قادر على العمل وراغب في توظيف الأموال بدل من الإكتناز من جهة وتوظيف القطاعات القادرة على العمل من جهة أخرى كما قد يخلط البنك العملية أي يقوم بخلط أموال المودعين مع جزء من أمواله الخاصة ويعمل في المالين معا، فإذا ربح قسم الناتج عل المالين فيكون للبنك حصة كمضارب وحصة أخرى كرب للمال لذلك يجب على البنوك الإسلامية أن تنتهج في إستخدامها للمضاربة سياسة إنتقائية بالنسبة للأشخاص الذين تتعامل معهم بدقة متناهية حفاظا على أموال البنك وعملائه من المودعين وأيضا بهدف تحقيق عوائد ملائمة على أموال المضاربة.[2]

---

(1) ميلود بن مسعودة،**معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2007-2008، ص 38، 40.

(2)محمد محمود العجلوني،**البنوك الإسلامية:أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**.مرجع سابق، ص218.

ثانيا . المشاركة:

تعتبر المشاركة الأسلوب المناسب للاستثمار الجماعي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة.

أ- تعريفها:

يقصد بها شركة الموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح. والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة، ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع المصرف من اقبل الفرد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويل، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في مشاركة بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار.

ب- أنواعها: تتعدد أنواع المشاركات وفقا للمنظور إلى:

1- **المشاركة الثابتة** :هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة. وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية.

2- **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك**:المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.[1]

ت- كيفية تطبيق المشاركة في البنوك الإسلامية:

تعد المشاركة الأسلوب الأمثل لتمويل عمليات الإستثمار المختلفة(المشاريع الصناعية،التجارية،العقارية وغيرها) فعن طريق هذه الصيغة يساهم البنك والعميل بنسب متساوية أو متفاوتة في تمويل المشروع موضوع المشاركة وذلك لإنشاء مشروع جديد، أو تطوير مشروع قائم ، أو في تملك عقار أو أصل منقول ويصبح البنك والعميل مالكين لرأس مال المشروع ، وتتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع أو العقار أو الأصل وفقا لشروط إتفاقية المشاركة أي بحسب الإتفاق، بينما تتم المشاركة في الخسائر وفقا لنصيب المشارك في رأس المال ويمكن للبنك الإسلامي أن يطبق أسلوب المشاركة بأسلوبين[2]:

(1)سيف هشام صباح الفخري،**صيغ التمويل الإسلامي**.جامعة حلب،سوريا،2009، ص 7 - 9.

(2)فطيمة الزهراء فنازي،زبير عياش،**صيغ التمويل التشاركي بين المنطلق الفكري والمنطلق الفعلي**.مجلة الإنسانية والعلوم الإجتماعية،جامعة قسنطينة، عبد الحميد مهري ،2021،مجلد 7، ع3،ص88 ، 89.

1- **أسلوب المشاركة الدائمة**:يدخل البنك كشريك مع العميل في رأس مال مشروع معين فيصبحان شريكين في ملكية المشروع وتسييره وتحمل إلتزاماته. حيث يشترك البنك في تمويل لهذه الصفقة بنسبة معينة ثم يقتسمان الربح حسب هذه النسب وتتم عادة في الأجل القصير لأنها توجه لتمويل عمليات الإستراد والتصدير وتميول رأس المال العامل.

2- **أسلوب المشاركة متناقصة**:أي أن حصة البنك تتناقص بالتدريج إلى أن يتم إطفاؤها بشكل كامل وأكثر وسائل إطفاء حصة البنوك شيوعا هي تلك التي تتم بالإتفاق يوم البنك على أساسها بالتنازل عن ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات خلال مدة معينة وفق عقد مستقل للطرف الآخر ليصبح المالك الجديد.[1]

ثالثا :المزارعة

تعتبر المزارعة من المشاركة وهي قليلة الاستعمال من طرف البنوك الإسلامية.

أ- تعريفها:

وهي من أهم مجالات التوظيف وأشكاله في البنوك الإسلامية، وتقوم المزارعة أساساً على الزرع ببعض الخارج منه، وذلك أن يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها، ويقومان باقتسام الزرع، وتعد المزارعة من نوع المشاركة، حيث يشارك أحد الشركاء بمال أو أحد عناصر الثروة وهي الأرض والعنصر الثاني وهو العمل من جانب الشريك الآخر، ويتجلى عمل البنك الإسلامي في أن يتأكد من توافر عدد من الشروط عند بحث طلب المزارعة.[2]

ب- كيفية تطبيق المزارعة في البنوك الإسلامية:

يعتبر عقد المزارعة من العقود الشرعية التي لم تحظ بتطبيق واسع في المصارف الإسلامية بسب إرتفاع درجة المخاطر فيها وصعوبة التنبؤ بالكميات المتوقع الحصول عليها وراء هذه العملية،كما أن معظم المشاريع الزراعية يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة تمكن من توفير الآلات والمعدات اللازمة للزراعة مما يجعل من الصعوبة

---

(1) فطيمة الزهراء فنازي، زبير عياش،**صيغ التمويل التشاركي بين المنطلق الفكري والمنطلق الفعلي**.مرجع سابق ، ص88 - 89.

(2) منذر عبد الهادي رجب زيتون، **تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المرابحة ،المضاربة،المشاركة،الإجارة المنتهية بالتمليك)في البنوك الإسلامية الأردنية**.قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،الأردن،2010،ص 48.

أن يغامر البنك بمفرده للدخول في تلك المشاريع ومن ناحية أخرى فتمويل صغار المزارعين قد يضع على البنك أعباء التي تفوق تكاليفه غالبا حجم الودائع التي سيتلقاها البنك وراءها، لكن يمكن للبنك. [3]

الإستثمار في هذا المجال لكن مع بنوك أخري أي تشكيل محفظة لمجموعة من البنوك من خلالها يضمن البنك الإسلامي توفر التمويل للمزارعين. [1]

رابعا. المساقاة :

تعتبر من أسباب التمويل غير المعمول بها بشكل كبير رغم أن مجال تطبيقها واسع في البلدان النامية.

أ- تعريفها:

"هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره"

أو هي "عقد على القيام بخدمة الأشجار أو النبات المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج أو الغلة من الثمار بينهما بنسبة معينة متفق عليها، وتكون بصيغة ساقيت أو عملت، ويكفي من المالك أن يقول :قبلت[2].

ب- كيفية تطبيق المساقاة في البنوك الإسلامية:يمكن للبنك الإسلامي أن يطبق المساقاة على أكثر من صورة :

- أن يقوم البنك بسقي الأراضي التي يعجز عنها أصحابها بحيث يدفعها إلى من يرغب في العمل بأجرة معينة ويكمن دور البنك هو توفير التمويل اللازم لجلب المياه وتوفير أدوات السقي...الخ ويقسم الناتج بين البنك وصاحب الأرض؛
- يمكن تطبيق صيغة ثلاثية أي العامل في الحقل يكون شريكا لا أجيرا لدى البنك فيقسم الناتج بين الثلاثة؛
- كما يمكن أن يشتري أراضي صالحة للزراعة من رأس ماله الخاص ثم يقوم بغرسها ، أو يدفعها إلى الغير على أساس المغارسة، ثم يبرم بعد ذلك عقد مساقاة لهذه الأراضي مع نفس العامل أو عامل آخر ومنه يصبح إستثمار طويل الأجل حيث تصبح هذه الأراضي ضمن الأصول الثابتة للبنك.[3]

---

(3) محمد نور علي عبد الله ، **تحليل مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**.رابطة العالم الإسلامي،2002،ص87.

(1) محمد نور علي عبد الله ، **تحليل مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**،مرجع سابق ،ص 87.

(2) محمود محمد علي إدريس،**جهود المالكية في تجديد صيغ عقود الإستثمار وتطويرها :التمويل بالمزارعة نموذجا**. مجلة التراث الإسلامي،معهد IIUM للصيرفة والتمويل الإسلامي،2020،مجلد 1، رقم 2،ص165 .

(3) سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص98 - 99.

المبحث الثالث: منح التمويل في البنوك الإسلامية ومخاطره

إن البنوك الإسلامية لديها معايير تقوم عليها لمنح تمويلاتها في شتى المجالات بإتباع أحكام الشريعة الإسلامية في كامل تعاملاها لكن تتبعها مخاطر تحول دون تحقيها كالمخاطر العامة(مخاطر السيولة،الإئتمان،الثقة...)وخاطر خاصة بكل صيغة تتعامل بها البنوك الإسلامية، كذلك تقوم بتوزيع تمويلاتها على مختلف القطاعات التي سنتطرق إليها كما يلي :

المطلب الأول: معايير منح التمويل في البنوك الإسلامية

هناك الكثير من المعايير المتعارف عليها المتبعة من قبل المصارف، الإسلامية أو التقليدية في منح التمويل وهي ما يعرف بالعناصر الخمس والتي تتوافق مع القاعدة الفقهية في المعاملات وهي " الأصل في المعاملة الإباحة ما لم يرد نص مقيداً أو محرم". أما ما يخص أو ما يعرف بالعناصر الخمس فانه تتمثل في الأتي:

- شخصية الزبون character وتشمل عنوان المعني والوضع القانوني وطبيعته وسمعته وخبرته وكفاءته وسيرته الذاتية؛
- المركز المالي للزبون CAPITAL ويشمل تحليلاً للميزانية لتحديد الموقف من العملية الاستثمارية.
- قدرة الزبون CAPACITY والمتمثلة في معرفة ندى قدرة وكفاءة العميل وقدرته على الوفاء بالسداد؛
- الضمانات الإضافية COLLACITERALS التي ترتكز على نوع وحالة وقيمة الضمان المقدم ومدى قابليته للبيع وسهولة إجراءات تسيله لتحديد الموفق في منح التمويل من عدمه؛

- الظروف المحيطة بغرض التمويل CONDITIONS، وترتكز عن مدة ملائمة الظروف الداخلية والخارجية والظروف الاقتصادية المتعلقة بقطاع المشروع المراد تمويله إضافة إلى مدى توفر السيولة اللازمة لذلك.[1]

إلا أن المصارف الإسلامية أضافت بند أخر كأسلوب متبع في منح التمويل وهو دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى توافقها مع الأنشطة المسموح بها شرعاً وفقاً لقاعدة (الحلال والحرام)، وقد تعد من قبل المصرف أو يتم الاستعانة بخبراء من خارج المصرف. و هناك عدة معايير متعارف عليها لدى المصارف الإسلامية تستخدم عقد منح التمويل وقد تتفق بعض هذه المعايير مع المعايير المستخدمة في المصارف التقليدية، إلا أن ما يميز المعايير المتبعة بالمصارف الإسلامية هو مدى علاقتها وتطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنها:

أولا . المعايير المتعلقة بالمشروع:

تتمثل في ضرورة وجود معايير يمكن تطبيقها في ضوء المعايير الشرعية، حتى وإن كان المشروع ناجحاً، فهذا لا يعني قبول تمويله من قبل المصرف الإسلامي ما لم يكن متوافقاً مع الأحكام الشرعية، وأبرز هذه المعايير هي:

أ–معايير شرعية:

تعتبر المعايير الشرعية هي المحدد الأساسي لقبول المشروع في المصارف الإسلامية وتتمثل فيما يلي:

- الإمتناع عن تمويل أي نشاط أو سلعة محرمة شرعا، وكذا الامتناع عن تمويل أي نشاط أو سلعة ينطوي التعامل بها على أخذ أو منح فائدة أو غش أو تزوير أو استغلال للحاجات أو احتكار للسلع؛
- أن لا تكون مدخلات المشروع محرمة شرعا مثل استخدام لحوم الخنازير أو شحومها في صناعة المعلبات، و لا مخرجاته كأن يتم إنشاء مصنع لإنتاج ؛
- أن لا تكون العمليات الوسيطة(تموين–تسويق –توزيع) داخلة في دائرة الحرام، وأن تكون كل الخطوات الإجرائية في عملية الإنتاج ضمن دائرة الحلال، فلا غبن في الأجور، ولا ظلم للعمال، ولا انتقاص لأي مبدأ من مبادئ العدل والإنصاف في معاملتهم أو ساعات تشغيلهم.

ب– المعايير المادية : من أهم المعايير المادية المطبقة نجد:

(1) بن عزة محمد، **صيغ التمويل في الإقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الإنضباط المالي**.صيغ التمويل في الإقتصاد الإسلامي،مديرية التجارة ، تلمسان، ص 514.

1-الربحية: إن المصارف الإسلامية بعد أن تقوم بتجميع أموالها لابد من وضع إستراتيجية خاصة لاستثمار هذه الأموال، لكن هناك قيود معينة تؤثر على اختيار هذه الإستراتيجية، فالمصارف الإسلامية لابد أن تقوم بدراسة مختلف جوانب الربحية والتي تعتمد على متغيرات إدارة نشاط العميل، متغيرات سلعة محل مشاركة[1]

متغيرات السوق والتسويق والمتغيرات التمويلية والربحية تتضمن طرقا بسيطة في تقييم الجدوى المالية للمشروع؛ وذلك بعد التوصل إلى معدل خصم مناسب بدون الاعتماد على الطرق التقليدية ويستعمل وغيرها.

3-الضمان: يطبق هذا المعيار في المصارف التقليدية كونها تستخدم أموال الغير في تمويل عملياتها الاستثمارية المختلفة مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر في هذا المجال من المصارف الإسلامية، لأن الوديعة الاستثمارية في المصرف الإسلامي ليست دينا في ذمته، مما يعني أن صاحب الوديعة يتحمل المخاطر إلى جانب المصرف الإسلامي، ومع ذلك فإن المصارف الإسلامية تهتم بالحصول على الضمانات المناسبة لأنها تستخدم أموال الغير أيضا، و هي ملزمة برد الودائع الاستثمارية لأصحابها في حالة معامل الخصم من طرف المصارف الإسلامية لمعرفة القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروعات أو العائد الذاتي لها بالتوافق مع موسوعة البنوك الإسلامية، حيث يعتبر معامل الخصم بمثابة معدل الربح الذي يتوقع أن يدره المشروع، وما دام الربح حلالا في الإسلام فليس هناك ما يعيق استخدامه في تقييم المشروعات في المصارف الإسلامية.

2-السيولة: تتضمن السيولة طرقا متنوعة للتعرف على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته في حالات منح التمويل مثل حساب التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة وإعداد الموازنات النقدية للتعرف على السيولة التي يوفرها المشروع للمصرف، بالإضافة إلى الاعتماد على النسب المالية المختلفة؛ للتعرف على تغطية الموجودات قصيرة الأجل للالتزامات قصيرة الأجل، ونسبة السيولة السريعة التعدي أو التقصير في استخدامها.

ج- المعايير الاقتصادية والاجتماعية:

تسعى المصارف الإسلامية إلى البحث عن المجالات المثلى والمناسبة لتوظيف مواردها، فلابد أن تتناول النواحي التالية:

- عدم تعارض أهداف ونتائج المشروع مع خطة التنمية بالدولة؛
- تحقيق العائد الاجتماعي لأهالي المنطقة؛

(1) عبلة لمسلف،**الدور الإقتصادي للمشاركة المصرفية**.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة منتوري، قسنطينة،2005-2006، ص 71،72.

- مساهمة المشروع في تشغيل أيدي عاملة وحل مشكلة البطالة؛
- موافقة المنتجات من ناحية تحقيق الأهداف الاجتماعية للبنك، كأن تكون السلعة منتجة محليا،ولا تتعارض مع فكرة الإدخار؛[1]
- التعرف على المرحلة الحالية للدورة الاقتصادية، ومدتها المتوقعة، ومدى قرب المرحلة التالية أو بعدها عن النشاط الاقتصادي المطلوب تمويله؛ من خلال تتبع مراحل الدورة الاقتصادية من رواج إلى إنكماش إلى ركود ثم انتعاش، بغرض تقدير الطلب على منتجات المشروع و علاقته بالسوق و السلع البديلة والمنافسة له؛
- تنويع مشروعات المصرف وتوزيعها في مناطق عدة، أو لدى دول أخرى؛ حيث تكون احتمالات الاقتصاد في النفقات " من أيد عاملة أو مواد خام "أو اليسر في النقل والتبادل، أو الرواج في البيع، مؤشرات إيجابية تدفع بالمختصين في المصرف إلى الأخذ بها، وتفضيلها على ما سواها، كما أن تعدد وجود المصارف الإسلامية في بلدان مختلفة، يؤدي إلى الاستفادة من خبرات بعضها البعض، ودعم الواحد منها الآخر، واستثمار الفائض من الأموال، وإلى سد كثير من الثغرات التي لا تظهر إلى بعد مباشرة العمل بها ووضعها موضع التنفيذ .[1]

ثانيا . المعايير المتعلقة بالعميل طالب التمويل

أ–معيار الشخصية والكفاءة:يراعي المصرف عند إنتقائه للعملاء أن يكونوا ممن تتوافر فيهم الأخلاقيات الإسلامية ويعرف عنهم السلوك الإجتماعي الطيب وتتوافر فيهم السمعة المهنية الحسنة إذ أن السمعة التجارية وحدها لا تكفي كما يتم إختيار العميل الذي يتمتع بالكفاءة والمقدرة الإدارية والإلمام بمجال النشاط الذي يعمل فيه ويطلب التمويل من أحجله ويستدل على ذلك من النشاطات والوظائف والمناصب السابقة والمؤهلات العملية التي يحصل عليها.

ب–معيار منح التمويل من مبدأ "وأن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة":

هذا المعيار غير موجود في النظام الرأسمالي فالمصارف التقليدية لا تنظر إلى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والتجارية التي يتعرض إليها عملاؤها فهي تقوم باحتساب فوائد التأخير واللجوء إلى القضاء لتحصيل ديونها بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى التأخير المدين عن السداد بينما في المصارف الإسلامية تؤخذ بعين الإعتبار حالة المدين عند حلول أجل الدين وعدم قدرته على الوفاء لأسباب خارجة عن إرادته إذ يتم هنا

(1) عبلة لمسلف،**الدور الإقتصادي للمشاركة المصرفية**.مرجع سابق ، ص73،74.

(1)عبلة لمسلف،**الدور الإقتصادي للمشاركة المصرفية**.المرجع نفسه،ص74.

التأجيل بدون أخذ أي مقابل بل يمكن مد يد العون والمساعدة للمدين بتقديم المشورة الإدارية والعون اللازم للتغلب على المشكلات التي يمر بها[2].

ثالثا. المعايير المتعلقة بالمصرف مانح التمويل

تخضع هذه المعايير إلى عدة شروط وقيود تحتم على المصرف ضرورة إتباعها ومراعاتها، وقد تكون هذه القيود مفروضة من مؤسسات البلد، أو من المصرف المركزي، أو وفق سياسات المصرف فيما يخص الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، والظروف القانونية المفروضة والتي تلزم المصرف بإتباعها تتمثل فيما يلي:

أ–الإستراتيجية المتبعة: تؤثر الإستراتيجية التي يتبعها المصرف في قراره الائتماني، وبالتالي في مدى استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منحه، وعادة تقوم المصارف بإتباع أو تبني أحد الاستراتيجيات الآتية (إستراتيجية قيادة السوق،الانقياد للسوق،الرشادة الإئتمانية).

ب–درجة السيولة: يجب أن تتوفر السيولة الكافية لدى المصرف الإسلامي حتى يتسنى له تمويل مشروع معين، وهذا يعتمد على عوامل كثيرة لعل أهمها، حجم ومقدار السيولة التي يفضل المصرف توفرها لديه لمواجهة الأزمات.

ت–الهدف العام للمصرف: للمصارف التقليدية ثلاثة أهداف أساسية هي الربحية المثلى، والنمو في الحصة السوقية، والاستقرار المتنامي يضاف إليها خدمة أغراض التنمية الاقتصادية، وهي أهداف عامة لكافة المؤسسات المصرفية، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية، فإن لها أهدافا إضافية، وتحظى أيضا بالأولوية، وهو ما يجعلها تتجه إلى التوظيفات ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي الكبير، والتي ثبتت جدواها الاقتصادية من خلال الدراسات المتعمقة.

ث–الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة: تؤثر هذه الظروف كثيرا على منح التمويل، ففي حالات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي تقلل المصارف من حجم التمويل الممنوح، لما لذلك من مخاطر كبيرة سواء على المصارف الإسلامية أو المصارف التقليدية، أما عندما تكون هذه الظروف مستقرة، فإن المصارف تقبل على منح التمويل بحجم أكبر و بدرجة أمان أكثر.

---

(2) فادي محمد الرفاعي،**البنوك الإسلامية**.منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، لبنان،ط1،2004،ص97،96.

ج–حصة المصرف في السوق المصرفي: كلما زادت حصة المصرف في السوق المصرفي، والتي يعكسها حجم تعاملاته، وحجم أعماله، وكلما اتسمت هذه التعاملات بطابع الاستقرار، كلما زادت قابلية المصرف على منح التمويل.[1]

د–المتطلبات القانونية:تخضع المصارف سواء كانت تقليدية أو إسلامية لرقابة الدولة التي تعمل فيها، وعليه يكون لزاما عليها بالامتثال لمختلف أحكامها ومتطلباتها القانونية، عند قيامها بمنح التمويل.

و–إمكانيات المصرف المادية والبشرية: تتعلق إمكانيات المصرف المادية والبشرية بمدى القدرات التي يحوزها؛ والمتمثلة في الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، بالإضافة إلى التجهيزات المكتبية والآلية، وعليه فكلما كان المصرف يمتلك هذه الإمكانات البشرية أو المادية، كلما تمكن من التوسع في منح التمويل أكثر.[1]

المطلب الثاني: توزيع التمويل في القطاعات حسب صيغ التمويل الإسلامية

لطالما سعت البنوك الإسلامية إلى تطوير إقتصادياتها من خلال مختلف القطاعات التي تمولها عن طريق صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة تمويل البنوك الإسلامية لمختلف القطاعات حسب الصيغة المناسبة والملائمة للتعامل بها في القطاع المدروس كما يلي :

أولا .القطاع الصناعي:

لقد بدأت فكرة تمويل المشاريع الصناعية المختلفة "كتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعات الحرفية التقليدية المختلفة" بسبب الحاجة إلى أدوات جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية في مجال تطوير الإقتصاد من خلال مساعدتها على التغلب على أحد أهم العقبات والإستفادة من العديد من الخدمات المصرفية، إذ يعتبر النظام المالي الرسمي دائماً هذه الشريحة من المجتمع كفئة غير قادرة عل التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى حيث ليس لديهم ضمانات بالإضافة إلى احتمال تخلفهم عن السداد، ومن ثم فإنهم ملزمون بالاقتراض من مصادر مالية غير رسمية ذات أسعار فائدة مرتفعة بالإضافة إلى مخالفتها مبادئ الشريعة الإسلامية. لذلك لجأت المصارف الإسلامية في تمويل قطاع الصناعة إلى صيغ التمويل المختلفة الخاصة بها وعموما في تمويلها للقطاع الصناعي تلجأ إلى: [2]

العمل على إلتقاء أصحاب الخبرات وأصحاب المال، بحيث يقدم الطرف الأول خبرته، والطرف الثاني يقدم ماله بما يحقق مصلحة الطرفين، فقد لا يجد صاحب المال من الوقت أو الخبرة ما يمكنه من تقليب المال

(1) عبلة لمسلف،**الدور الإقتصادي للمشاركة المصرفية**.مرجع سابق،ص 77 – 79.

(1) عبلة لمسلف،**الدور الإقتصادي للمشاركة المصرفية**.مرجع سابق،ص 80 .

(2)ثابت حسان ثابت، آلاء عبد الواحد ذنون،**إستخدام أدوات الإقتصاد الإسلامي في دعم المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة نينوى**. ورقة بحثية مقدمة لندوة قسم الإدارة الصناعية في كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، العراق،9 جوان 2020 ،ص 9.

والإتجار فيه وبالمقابل لا يجد العامل من المال ما يكفيه لتجسيد أفكاره وممارسة قدراته وخبراته في مجالات الحياة المختلقة، فيقوم المصرف الإسلامي بمشاركة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويدها بالأموال[3] اللازمة لإقامة المشروع وبالمقابل يقدم أصحاب المشاريع الخبرة اللازمة في التسيير والإدارة وبذلك يحقق البنك الإسلامي التزاوج بين المال والعمل وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للإستثمارات الضرورية للإنتاج[1].

ثانيا. القطاع الزراعي:

إن القطاع الزراعي تمثل أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، باعتبارها المصدر الأساسي لتوفير الأمن الغذائي للمجتمعات، بالإضافة إلى قدرتها على الإسهام وبشكل كبير في استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة، وفي خلق مناصب الشغل لقطاعات أخرى والتي تربطها علاقات تداخل مع القطاع الزراعي فضلا عن مكانتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات التقليدية و الحديثة. و نظرا لهذه الأهمية فقد اهتمت الشريعة الإسلامية بها، وحثت أفراد المجتمع على تنميتها، ولكون المصارف الإسلامية تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية فهي ملزمة بمراعاة توجيهات الشريعة الإسلامية في مجال الاهتمام بالقطاع الزراعي وذلك من خلال:

قيام البنك الإسلامي بتمويل رأس المال العامل لمالك الأرض أو للعامل حسب نوع العقد، حيث يحتاج المزارعون إلى سيولة نقدية تغطي تكاليف الحراثة وتجهيز الأرض للزراعة و تكاليف شراء مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذور وباقي التكاليف التشغيلية الأخرى اللازمة لخدمة الحقل حتى الانتهاء لمن عملية الحصاد[2] وجمع المحصول فيقوم البنك بدفع ثمنها مقدما وحالًا للمزارع كما تقوم البنوك الإسلامية أحيانا بإدخال طرف ثالث بتراضي الطرفين الأولين و الذي يقدم التمويل لنفقات الزراعة الجارية بأي صيغة من صيغ التمويل الإسلامي ويكون له نسبة شائعة من الخراج وبعد إنتهاء الأجل يستلم البنك حصته إما من المحصول أو يفوض المزارع بعملية البيع ويستلم البنك الحصة المتفق عليها في العقد[3].

---

(3) قهواجي أمينة،مطالي ليلى،**الصيغ اسلامية لتمويل المشاريع التقليدية والحرفية**. مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر،جوان 2019،المجلد 04، العدد01 ،ص 27.

(1) قهواجي أمينة،مطالي ليلى،**الصيغ اسلامية لتمويل المشاريع التقليدية والحرفية**. مرجع سابق،ص 27.

(2) غردة عبد الواحد،**أثر التمويل بصيغة المرابحة على تنمية القطاع الزراعي بين الواقع والمأمول**.مجلة رؤى إقتصادية،جامعة 8 ماي 1945قالمة ، الجزائر،30-08-2020، المجلد 10،العدد 01،ص 68.

(3)عائشة لمحنط، أ.فوزي الحاج أحمد، **التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية**.مجلة إقتصاديات المال و الأعمالJFBE،سبتمبر 2018،العدد 07،ص 447.

ثالث .القطاع التجاري:

التمويل التجاري الإسلامي يتمثل في أدوات التمويل كافة المقدمة لعمليات التصدير والاستيراد على مستوى السوق العالمي والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتسهيل عملية التواصل بين البائع والمشتري وتسهيل إجراءات الدفع للسلع المشتراة، إلا أنه رغم العمر الزمني القصير للصناعة المصرفية الإسلامية ونموها بهذا الحد، فإنها تقدم العديد من الترتيبات والتسهيلات لمرحلة ما قبل وبعد الشحن التجاري وتوفير رأس المال المناسب لمواجهة المخاطر المحتملة التي تواجه طالبي السلع من الأسواق العالمية، حيث يقوم البنك الإسلامي بتمويل القطاع التجاري عن طريق:

أن يقدم الشخص لطلب استيراد البضاعة يكون غير مغطّى بالكامل من قبل العميل طالب الاعتماد وحاجته إلى التمويل من قبل البنك، فيمكن في هذه الحالة أن يقبل البنك بفتح الاعتماد للعميل، أيّ يتكفّل البنك باستيراد البضاعة ودفع ثمنها بموجب عقد بيع بينه وبين البائع (المستفيد)، وأثناء ذلك يقدّم العميل للبنك وعدا بشراء البضاعة عند وصولها بسعر يتم الاتفاق عليه بينهما كون البضاعة في هذه الحالة ستكون في ملكية البنك عند وصولها[1].

المطلب الثالث: مخاطر منح التمويل في البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مجموعة من المخاطر تتشارك فيها مع البنوك التقليدية وكذلك مخاطر خاصة بالصيغ التي تتعامل بها البنوك الإسلامية وسنتطرق إليها كما يلي:

أولا. مخاطر عامة للبنوك الإسلامية:

أ–مخاطر الائتمان: تكون مخاطر الإئتمان في صور تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا أو أن عليه أن يسلم أصولا قبل أن يتسلم ما يقابله من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة، وفي حالة صيغ المشاركة تأتي مخاطر الإئتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله. وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى المصارف المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة

(1) **غسان الطالب**، التمويل التجاري الإسلامي الآلية والأدوات.*https://alghad.com/%*، **2022–05–20**.

/المضاربة. وبما أن عقود المرابحة هي عقود متاجرة، تنشأ المخاطر الإئتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أداؤه في تجارة ربما بسبب عوامل خارجية عامة وليست خاصة به[2].

ب–مخاطر السيولة: وكما جاءت الإشارة سابقا تحدث مخاطر السيولة من الصعوبات في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة إما بإقراض أو بيع الأصول ومخاطر السيولة التي تنشأ من هذين المصدرين حرجة ومهمة للمصارف الإسلامية. وكما هو معلوم فإن القروض بفوائد لا تجوز في الشريعة الإسلامية، ولذلك فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع أن تقترض أموالا لمقابلة متطلبات السيولة عند الحاجة.

وإضافة لذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الإسمية ولهذا ، فلا يتوفر للمصارف الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين.[1]

ت– مخاطر السوق:ويضع البعض مخاطر سعر الفائدة أو هامش الربح ضمن مخاطر السوق، وعلى كل فإن مخاطر السوق يمكن تحديد ملامحها بما يلي:

1–مخاطر أسعار السلع :وتبدو تأثيراتها واضحة في المنتجات الإسلامية المختلفة حيث أن المصرف هو مالك السلعة في فترات مختلفة فقد يحتفظ المصرف مخزون من السلع بقصد البيع، أو كنتيجة لدخوله في عقد إستصناع أو عقد سلم، أو أن يمتلك عقارا أو ذهبا مثلا، أو أن يمتلك معدات أو آليات بغرض إيجارها بعقود إجارة تشغيلية، وبالتالي فإن انخفاض سعرها بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتمالاته سيؤدي إلى خسارة محققة. وتجدر الإشارة إلى اختلاف مخاطر أسعار السلع التي تكون نتيجة عن تملك المصرف لسلع أو أصول حقيقية عن مخاطر هامش الربح الناتج عن احتفاظ المصرف بمطالبة مالية.

2 –مخاطر أسعار الأسهم :حين يكون المصرف مالكا لأسهم وتنخفض أسعارها، أو تكون الأسهم ضمانا لديه فينخفض قيمة الضمان الذي لديه مقابل تسهيلات أو تمويل ممنوح لعملائه.

3– مخاطر أسعار الصرف: والمقصود اختلاف أسعار صرف العملات المختلفة، ومن الملاحظ أن هذه المخاطر قد تكون متعلقة بأسباب أو ظروف عامة كانخفاض في غالبية الأسهم في بلد معين أو ارتفاع

(2) طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**.مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية،ط1 ،2003 ، ص 64 – 67.

(1) طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**.مرجع سابق،ص67.

صرف عملة معينة مقابل معظم العملات الأخرى أو ارتفاع سعر سلعة معينة أو سلع مرتبطة ببعضها نتيجة لظروف عامة، كما قد تكون مرتبطة بأسباب تتعلق بمنشأة معينة أو بسلعة معينة نتيجة تغير في ظروف منشأة أو مؤسسة بعينها أو أحوال جزئية، ومن الممكن أن تكون المصارف الإسلامية أكثر تعرضا لهذه المخاطر نظرا لعدم جواز استخدامها المشتقات المالية المعروفة في إدارة هذه المجموعة من المخاطر كما تفعل البنوك التقليدية، وان كان بالإمكان استخدام طرق أخرى فعالة.[2]

ث– مخاطر التشغيل: تنشأ مخاطر التشغيل عند ممارسة المصرف لأنشطه المختلفة التي ينتج عنها أنواعا مختلفة من الأخطاء، منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لأعطاب أجهزة الحاسوب، أو أجهزة الاتصالات المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات، وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات، وقد عرفتها لجنة بازل بأنها(مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة، أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة)، وتكون الخسارة بسبب أحداث خارجية تلحق الضرر بالموجودات الثابتة، أو خسارة هذه الموجودات نتيجة لكوارث طبيعية أو لأحداث أخرى.[1]

ج-مخاطر السمعة:

ويظهر تأثيرها في حال تشكيل رأي عام سلبي عن المصرف الإسلامي لعدم التزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والاكتفاء بصورية تطبيق المعاملات الإسلامية في البنك مما يؤدي إلى تشويه سمعته، وقيام العملاء بسحب أموالهم أو فسخ عقودهم نتيجة عدم مصداقية البنك وقدرته على مطابقة منتجاته وخدماته بأحكام الشريعة التي يرغبها العملاء بعيداً عن التعامل بالربا وشبهاته، وهذا يتداخل مع عنصر مخاطر التشغيل سالف الذكر والمتعلق بمدى قدرة وكفاءة العالمين في البنك التعامل مع صيغ التمويل الإسلامية وإدارتها.[2]

و–مخاطر فقدان الثقة:قد تحدث فقدان الثقة بأن تخرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها. وعلى سبيل المثال ، قد لا يستطيع البنك الإسلامي الإلتزام الكامل بالمتطلبات الشرعية لمختلف العقود. وبما أن المسوغ الأساسي لأعمال البنوك الإسلامية هو إلتزامها بالشريعة، فإن عدم مقدرتها

(2) مختاري مصطفى،**مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية**. مرجع سابق، ص93،94.

(1) مختاري مصطفى،**مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية**. مرجع سابق، ص93،94.

(2) جمال أحمد زيد الكيلاني،**مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية**.مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية: "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية –كلية الشريعة،الأردن،2015،ص 10.

على الوفاء بذلك أو عدم رغبتها يمكن أن يقود إلى مشكلة ثقة عظيمة الثر و بالتالي تؤدي إلى سحب الودائع.[3]

ثانيا. مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

أ.مخاطر صيغة المشاركة وصيغة المضاربة: وهي المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة تعاقده بدفع رأس المال إلى المضارب أو المشارك لاستخدامها في صيغ التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة مثل صيغة المضاربة أو صيغة المشاركة، وذلك بناءً على ثقة المصرف في أمانته وقدرته على أداء العمل المنتج للربح، وهما عقدان من عقود الأمانة الذي لا يتطلب الرهن أو الضمانات، لذلك فهي ذات مخاطر عالية مثل إحتمال عدم السداد. ومع ذلك فإن إبتعاد المصارف عن هذه الصيغة يفقدها الاستفادة من ميزة تنويع المحفظة الاستثمارية، وبالتالي تعرضها لمخاطر أكثر، لأن أي صدمات مالية في جانب الأصول سيقابلها انخفاض في جانب الالتزامات (الودائع)، وتقوم المصارف بتعظيم العائد على المحافظ الاستثمارية كثرة.

وهي تعتمد على الموارد المالية من الحسابات الجارية، لذلك فإن تعرضها لصدمات مالية في جانب الأصول لا يمكن مقابلته بتخفيض إلتزاماتها تجاه العملاء أصحاب الحسابات في جانب الالتزامات، إستعمال هذه الصيغة في جانب الأصول قد يتسبب في عدم استقرار عام واعتمادها على الحسابات الجارية لتمويل أنشطتها الاستثمارية، وعلي المصارف الإسلامية أن تعمل كمصارف شاملة بان تحتفظ بأسهم ضمن مكونات محافظها الاستثمارية لتصبح طرفًا في اتخاذ القرار وفي إدارة المشروع، وتستطيع التأثير في توظيف الأموال في المشروعات التي تمت دراسة جدواها وصياغة عقود تشتمل على حوافز مما يقلل من المخاطر[1].

(3) طهراوي أسماء،**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2013-2014،ص 39.

(1) عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري،**مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية**.رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد الإسلامي،جامعة أم القرى،المملكة العربية السعودية،2005،ص 133

ب.مخاطر صيغة المرابحة: تكاد عملية المرابحة تكون النشاط الرئيسي للاستثمار بالبنوك الإسلامية فالتجربة العملية تظهر أن التمويل بالمرابحة لا يخلو هو الآخر من المخاطر منها:

- تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء ٠إلى القضاء ووجود رهن عقاري على سبيل المثال إذ أن التنفيذ على هذه الضمانات يحتاج إلى مدة طويلة تصل لأكثر من سنة في بعض الأحيان، وهذا يعني أن المصرف يفقد عائدا على هذه الأموال طيلة فترة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حتى يتم تحصيل حقوق المصرف؛[2]
- ثبات أرباح البنك طوال مدة المرابحة، ففي بيوع المرابحة للأمر بالشراء يتم تحديد نسبة المرابحة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقا، وكما هو معروف قيمة العقد ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أم تأخر على العكس مما هو مطبق في إذا ما حصل؛
- تحمل البنك المسؤولية تجاه البضاعة:سواء هلاك السلعة المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك ٠تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل للعميل، فإذا ما حصل أن حدثت موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراة للعميل، فتبقى ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع بيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة أو في حالة تلفها أثناء هذه العملية[1].

مخاطر صيغة الإستصناع:

أ – مخاطر اختلاف المواصفات: من أهم عناصر العقد أن يقوم المصرف بإستصناع المستصنع وبمواصفات محددة بدقة دقيقة جدًا لأن المستصنع يصبح عديم الفائدة إذا لم يكن بنفس المواصفات الواردة، حيث أن من حق عميل المصرف حسب أحكام العقد أن يرفض المستصنع إذا لم يكن بنفس المواصفات.

ب –مخاطر عدم تسليم المستصنع في الوقت المحدد :للمواصفات أهمية في عقد الإستصناع، تاريخ التسديد الذي لا يقل أهمية عن سابقة، فإذا لم يتم تسليم المصنع في الوقت المحدد من حق العميل فسخ العقد وعدم قبول المستصنع، وهذا الأمر من الخطورة بمكان ويشكل عبء كبيرًا على المصرف في حالة رفض المستثمر استلام المستصنع إذا تأخر موعد التسليم عن الوقت المقرر والمتفق عليه مسبقًا.

(2) ضيف سعيدة، **إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر ،جامعة الجلفة،2020/01/22 ، المجلد 03،العدد 02، ص 37.

(1) ضيف سعيدة، **إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، مرجع سابق،ص37.

ج –مخاطر عدم انتظام التسديد حيث أن عدم انتظام التسديد يعطل عملية دوران رأس المال وإعادة استثمار رأس المال بالشكل المناسب، وبالتالي تحقيق عائد مجز من هذه العملية إلا أن عدم الانتظام في التسديد يعطل كل هذه الخطط المرسومة وسياسات الاستثمار المخطط لها مسبقًا.[2]

مخاطر صيغة الإجارة:

تعرف مخاطر الإجارة بأنها "مخاطر يتعرض لها أحد أطراف صيغة الإجارة وهما إما المصرف أو العميل عند بيع لمنافع خدمة أو سلعة معينة تكون هي الناتج النهائي لمشروع استثماري بسبب عوامل طبيعية للسوق أو التقدم التكنولوجي أو بسبب إخلال تنفيذ العقد الذي بينهما". فمخاطر صيغة الإجارة تكون عند المؤجر أكثر من المستأجر. يتحمل المصرف الإسلامي جميع الالتزامات والمخاطر المتعلقة بالأصول المؤجرة، بما فيها الالتزامات المتعلقة بإصلاح الأضرار والتلفيات، التي تحدث للأصول المؤجرة، الناجمة عن الاستخدام أو الظروف الطبيعية وليس عن سوء استخدام المستأجر أو تفريطه. وتنشأ مخاطر الإجارة من عدة مصادر يمكن إيجازها كما يلي: فقدان أو تلف الأصل، نتيجة السرقة، سوء الاستعمال أو الحروب والكوارث والاضطرابات، مخاطر الإعطاب، حيث إن الأعطال تكون في مسؤولية المؤجر،مخاطر التسويق؛ رفض المستأجر تملك الأصل بعد انتهاء مدة العقد؛ – التأخر أو عدم الالتزام بسداد الأقساط الإجارية.[1]

مخاطر صيغة السلم: ويعتبر السلم أكثر الصيغ التمويلية تعرضا للمخاطر ذلك أنه يرتبط بظروف الزراعية. وعليه فإن مخاطر السلم تنشأ نتيجة لمخاطر الزراعة، والتي تتمثل في:

–مخاطر عدم السداد، وتتمثل في عدم تسليم المسلم فيه في الوقت المتفق عليه في العقد، الراجع سببها إلى ظروف ليس بها علاقة بالملاءة المالية للعميل؛

–انخفاض جودة المسلم فيه؛

(2) عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش و هلال يوسف صالح، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و أثرها على قرار التمويل**.مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية، اليمن ، صنعاء،2016،مجلد 17،ص 132.

(1) مختار بونقاب ، **دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي** . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016، عدد 05،ص 48.

-عدم قدرة البنك على بيع سلعة السلم لظروف السوق؛
- الكوارث، تذبذب الأسعار؛
- تعذر تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل[2].

مخاطر صيغة المزارعة و المساقاة:

1-عدم قدرة المصرف على توقع العائد من هذه التمويلات، وذلك بسبب تذبذب الأسعار وعائد الأنشطة الزراعية، وارتباط الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني بالأحوال الجوية والعوامل الطبيعية، حيث لا يتم الوقوف على قيمة العائد والمنافع من التمويل إلا بعد نهاية الموسم الزراعي أو السنة المالية، وتعد من عقود التمويل طويلة الأجل، مما يؤثر سلباً على نسب السيولة ومصادر الأموال في المصرف الإسلامي ؛

2-من المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية التذبذب الكبير والتقلبات السعرية في أسعار سلع المنتجات الزراعية، وعدم ضمان الحكومات الحد الأدنى لأسعار المنتجات مما يزيد من هذه المخاطر في حال إنخفاض الأسعار؛

3- إن المصرف الإسلامي من الممكن أن يتعرض إلى مخاطر الائتمان المتمثلة بعدم إلتزام المزارع بالسداد وتحويل حصة المصرف من العوائد العملية الزراعية، مما يؤدي إلى هبوط التدفقات المصرفية النقدية ووجود أزمة في السيولة وانخفاضها؛

4-قد يتعرض المصرف من خلال عقود المزارعة المساقاة إلى العديد من المخاطر التشغيلية، فمنها ما يكون ناتجة عن أحداث طبيعية مثل الحشرات والرياح والأوبئة التي يصعب التنبؤ بها وتحديد حجم الخسائر عند وقوعها، أو عدم القدرة على تسويق أو نقل المنتجات لتسويقها، وصعوبة ضبط حجم المحصول ومواصفاته إذا كان المراد من المصرف الحصول على جزء من الإنتاج بمواصفات وكميات معينة لبيعها في السوق كما في التمويل بصيغة السلم؛

5- مخالفة بعض العملاء للقيم الأخلاقية وتقاعسهم في عملهم وتنفيذ المشروع، ومدى وفائهم بتعهداتهم نحو المصرف، أو لتقصير والتعمد في تضليل المصرف بإخفاء كل أو جزء من المعلومات حول المشروع الذي

(2) طاهر بعداش، محمد السعيد جوال، **السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية**.ملتقى دولي "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، المنعقد بمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بالمركز الجامعي بغرداية، 23-24 فيفري2011، ص8

يطلب تمويله، وإخبارهم عن نتائج المشروع كذبا والتزوير في النتائج والمبيعات والأرباح، واستخدام الأموال أو بعضها في غير ما خصصت له، والمماطلة في سداد إلتزاماته للمصرف؛[1]

6- تعتبر مشكلة الضمانات التقليدية من المخاطر المهمة التي يجب التوقف عندها في المصارف الإسلامية، حيث لا يتوفر لدى غالبية المزارعين خيارات للضمانات سوى أرض المشروع التي من الصعوبة بمكان تملكها أو بيعها حال قيام المزارع الممول من المصرف بالتعدي أو التقصير، ولا تتوفر لديهم بدائل لهذا النوع من الضمانات، كما إن التدفقات النقدية لهذه الفئة إما متواضعة أو موسمية[1].

(1) ثلجي خالد ثلجي قواسمه،**مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية**. مرجع سابق، ص 59، 60.

(1) ثلجي خالد ثلجي قواسمه،**مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية**. مرجع سابق،ص 58،59.

خلاصة الفصل:

تعرفنا في هذا الفصل على البنوك الإسلامية بصفة عامة حيث تتميز بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات المالية،تقوم على عدة خصائص أهمها عدم التعامل بالربا،ونجد من أهم أهدافها توظيف الأموال في المشاريع الإستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

تتركز أثناء قيامها بتمويل مختلف نشاطاتها الإستثمارية لتحقيق أهدافها على صيغ شرعية قائمة على مبدأ المديونية و مبدأ الملكية التي تقوم على مبدأ التمييز بين الحلال والحرام، تسييرها عن طريق معايير عامة تخص جميع البنوك تقليدية كانت أم إسلامية ومعايير خاصة تطبقها البنوك الإسلامية، حيث توزع محفظة تمويلاتها حسب إحتياج كل قطاع وفقا لصيغ مشروعة و تتعرض أثناء ذلك على عدة مخاطر منها"مخاطر الإئتمان،السيولة،السوق،أسعار السلع" تحول دون التطبيق الأمثل لعمليات البنوك الإسلامية.

وقد توصلنا في دراستنا أن البنوك الإسلامية تنفرد بسياستها عن باقي البنوك الأخرى وتسعى لتطبيق الأمثل لشرعة الإسلامية في كامل تعاملاتها بالرغم من المعوقات الكثيرة التي تتعرض لها لكونها في مجتمع يرتكز على البنوك التقليدية في تعاملاته.

الفصل الثاني:
الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

توصلنا في الجانب النظري إلى أن المصارف الإسلامية لم تظهر في الدول الإسلامية فقط بل في جميع دول العالم، ولكي تستمر في هذا النجاح يجب عليها أن تسعى إلى توزيع محفظة تمويلاتها بطرق سليمة حسب إحتياج البلد والمجتمع حيث أن الجزائر حاولت كغيرها من الدول خاصة الإسلامية منها تبني العمل المالي الإسلامي بغية الاستفادة من مزاياه المتعددة من جهة وتلبية رغبات المواطن الجزائري المسلم في الحصول على تمويل يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية وبعيدا عن الشبهات من جهة أخرى.

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أحد أهم البنوك الإسلامية في الجزائر ألا وهو بنك السلام – الجزائري– الذي طبق أصول الشريعة الإسلامية في تعاملاته اليومية سواء مع الأفراد أو مع المؤسسات، ويركز في أنشطته على المؤشرات والمنتجات التي تتوافق مع إحتياجات الجزائريين لإرضاء مختلف الجهات، ولمزيد من التفصيل قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: التعريف ببنك السلام الجزائري.

المبحث الثاني: توزيع محفظة التمويلات من حيث الأجل وطبيعة صيغة التمويل.

المبحث الثالث: توزيع محفظة التمويلات من حيث المتعامل الإقتصادي وجودة المحفظة.

المبحث الأول:التعريف ببنك السلام الجزائري

مصرف السلام الجزائري مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. وكثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر2008. تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين تحت إشراف هيئة شرعية.

المطلب الأول:مفهوم بنك السلام الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم بنك السلام – الجزائري– الذي يقدم خدمات مالية إسلامية للدولة الجزائرية بقيم الشريعة الإسلامية كما هو مبين:

أولا .نشأة بنك السلام الجزائري:

مصرف السلام الجزائري هو بنك إسلامي أجنبي من أصل الإمارات العربية المتحدة، يظم العديد من المساهمين من بينهم مجموعة إعمار القطرية، بنك لبناني كندي، شركة تأمين في الإمارات، بالإضافة إلى بعض المساهمين المحليين .

أنشئ مصرف السلام في الجزائر في 08 جوان 2006، وتمت الصادقة عليه من قبل بنك الجزائر في10 سبتمبر 2008، وبدأ في ممارسة نشاطه في 20 أكتوبر 2008 ب رأس مال قدر 7.2 مليار دج (100مليون دولار)، وتم رفعه إلى 10 مليار دج وفقا للقواعد الجديدة لبنك الجزائر.

بدأ المصرف في توسيع شبكة وكالاته مند التنصيب، واليوم يضم سبعة فروع في خمس ولايات، ثلاثة في الجزائر العاصمة، واحدة في سطيف والبليدة ووهران و قسنطينة، وهو البنك الإسلامي الثاني في الجزائر بعد بنك البركة من حيث تقديمه للخدمات الإسلامية في السوق الجزائري، وهو رابع بنك خليجي يتموضع في الجزائر بعد بنك البركة ،بنك الخليج، ABC Bankحيث البنوك الفرنسية هي المهيمنة .

إن مصرف السلام الجزائري يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة[1]

(1) (19-05-2022)، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html .

لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين أو لمستثمرين، تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.[1]

ثانيا .تعريف بنك السلام الجزائري

بنك السلام- الجزائر – هو بنك شامل يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهو ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر وذلك في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة، نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يعمل وفق إستراتجية مبتكرة، حيث يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد

إن مصرف السلام يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.[2]

ثالثا .أهداف الرئيسية بنك السلام الجزائري:

إن مصرف السلام الجزائري، يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر.

- إن من أبرز الأهداف والغايات التي سطرها بنك السلام –الجزائري- هي الريادة في مجال الصيرفة الإسلامية، بتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية[3]؛

(1) (19-05-2022)، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html .

(2) (20-05-2022) https://www.alsalamalgeria.com/ar/accueil.html#!/page6 .

(3) بوجمعة طارق، قاسمي جمال،**مخاطر التمويل لدى البنوك الإسلامية**. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2020-2021،ص62.

- إعتماد أرفع معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛
- الحرص على تحقيق أعلى نسبة من العوائد للعملاء والمساهمين على حد سواء؛
- التوسع الجغرافي داخل القطر الجزائري وهذا من خلال استحداث فروع جديدة؛
- يسعى المصرف إلى التميز عن الآخرين وهذا باعتبار التميز ثقافة جماعية وفردية داخل المصرف؛
- يسعى بنك السلام- الجزائري- إلى تحقيق الأهداف المسيطرة وهذا عن طريق الإلتزام داخل وخارج المصرف وهو الشعور بالمسؤولية ، والعمل على الإستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، والمنتظرة من قبل متعامليها؛
- ولتحقيق أهداف النمو والتوسع كان من أولويات المصرف التواصل الداخلي والخارجي وهذا لتقديم أفضل الخدمات للعملاء وكذا الترويج لمنتجات المصرف.[1]

رابعا .خصائص بنك السلام الجزائري:

يعتبر بنك السلام بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا و عطاء، و يتميز بجملة من الخصائص المتوافقة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الخصائص في:

أ- بنك مشاركة :يعتمد بنك السلام على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ضمن ما يعرف بالنظام المشاركة، ويقوم هذا المصرف باحترام الأحكام الشرعية سواء ما تعلق منها بأنشطة مصرفية واستثمارية والتمويلية، أو ما تعلق منها بعلاقة المودعين والممولين. [2]

(1) بوجمعة طارق، قاسمي جمال،**مخاطر التمويل لدى البنوك الإسلامية**.مرجع سابق،ص62.

(2) عيشوش عبدو، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**.مرجع سابق، ص 63 .

ب–مصرف ناشط في بيئة مصرفية تقليدية :ينشط بنك السلام في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوية مخالفة لمبادئه وقيمه و التي أنشئ على ضوئها المتمثلة في التقيد بكل ما شرعه الدين الإسلامي الحنيف في مجال المعاملات المصرفية، وباعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي ، المخالف لأحكام الشريعة، فإن هذا المصرف يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي.

ت–بنك شامل:يعد بنك السلام بنكا شاملاً لكونه يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وكل هذا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

خامسا . الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري

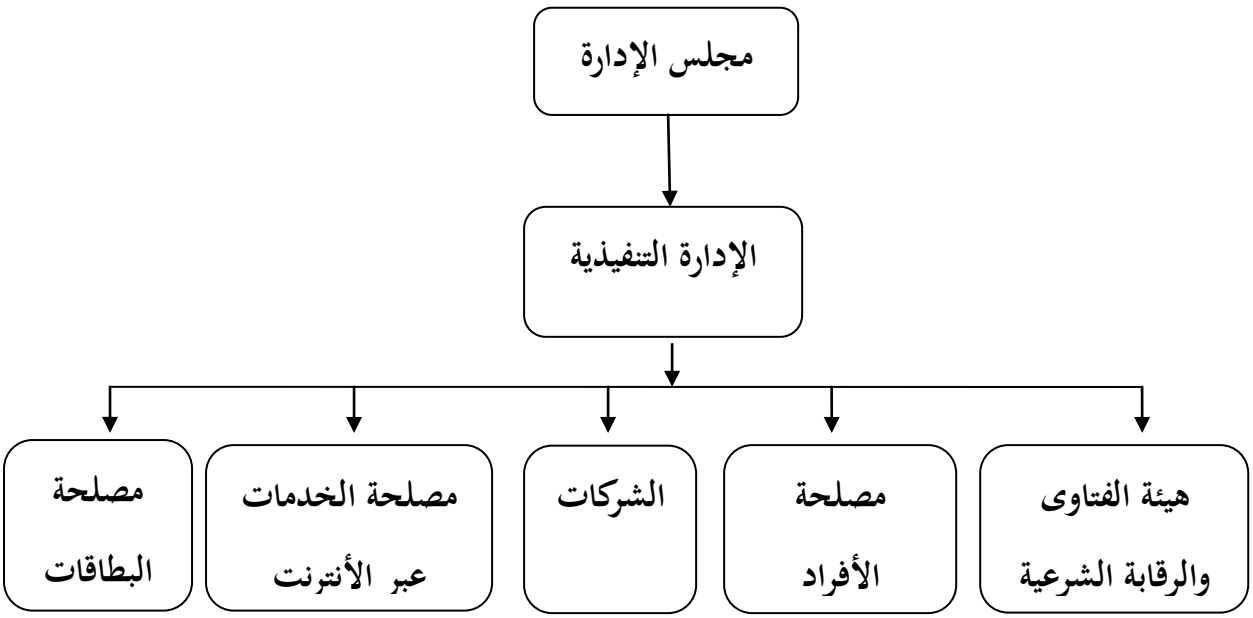

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير بنك السلام 2020.

أ- أعضاء مجلس الإدارة:

الإسم واللقب	الوظيفة
السيد محمد عمير أحمد المهيري	رئيس مجلس الإدارة
اليد محمد علي خميس محمد الحوسني	عضو مجلس الإدارة
السيد إيهاب عبد اللطيف عثمان أحمد	عضو مجلس الإدارة
السيد عبد الرحمان أحمد عبد الله سنان	عضو مجلس الإدارة
السيد النور عجبنا عز الدين	عضو مجلس الإدارة

(1) عيشوش عبدو، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية**. مرجع سابق،ص63.

المصدر:https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-12-0-11.html

ت–هيئة الفتاوى والرقابة الشرعية :تشكل الهيئة الشرعية لمصرف السلام – الجزائري من كبار علماء الشريعة الإسلامية و الإقتصاد ممن لهم إلمام بالعلوم الدينية والنظم الإقتصادية والقانونية والمصرفية و المعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف.

ث–مصلحة الأفراد: يقدم مصرف السلام – الجزائري، خدمات تتوافق ومعايير مصرفية معاصرة وتقنيات عالمية مبتكر تتمثل في، الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر، خدمة الإعتماد المستندي، خدمة ما قبل التوطين، الموبايل المصرفي"السلام سمارت بنكغ".

ج–مصلحة الخدمات عبر الانترنت: يقدم مصرف السلام– الجزائري، خدمات تتوافق ومعايير مصرفي معاصرة وتقنيات عالمية مبتكرة تتمثل في: بطاقة الدفع الإلكترونية "آمنة "،خدمة الدفع عبر الأنترنت E-Amina، بطاقة الدفع الدولية" السلام فيزا"،إلخ...[1]

المطلب الثاني:أهم المؤشرات المالية لبنك السلام الجزائري

يتعامل بنك السلام –الجزائري –على أساس مؤشرات مالية في مختلف معاملاته نذكر خمس منها كما يلي:

أولا .مجموع الأصول:

تعتبر الأصول كمؤشر للفعالية أو القدرة المالية فهي تشير إلى النسبة المئوية للأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين أو كالخصوم أو الديون و الجدول التالي يمثل تطور مجموع الأصول خلال السنوات الأخيرة لبنك السلام(2015-2020).

جدول رقم (01):تطور مجموع الأصول (2015-2020)

(الوحدة:مليون دينار جزائري)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الأصول	40575	53104	85775	110109	131019	162626

(1)(19-05-2022)، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-9-0-30.html .

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية بنك السلام 2015-2020

من خلال الجدول يتضح لنا أن مجموع الأصول بلغت 40575 دج خلال سنة2015 ، وبلغت 53104مليون دج سنة 2016، وفي سنة2017 بقيمة 85775مليون دج ، بينما الارتفاع الملحوظ في سنة 2018 بلغت110109 مليون دج وذلك راجع لزيادة محفظة تمويلات الزبائن والولوج إلى قطاع التجزئة والأفراد.بعد سنة 2018 نلاحظ ارتفاع حاد في مجموع الأصول في السنوات التالية لتبلغ 131019مليون دج سنة 2019 وبلغت 162626مليون دج سنة 2020 مع ارتفاع طفيف في مجموع الأصول مقارنة بسنة 2019. يمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(01):تطور مجموع الأصول (2015-2020) مليون دينار جزائر

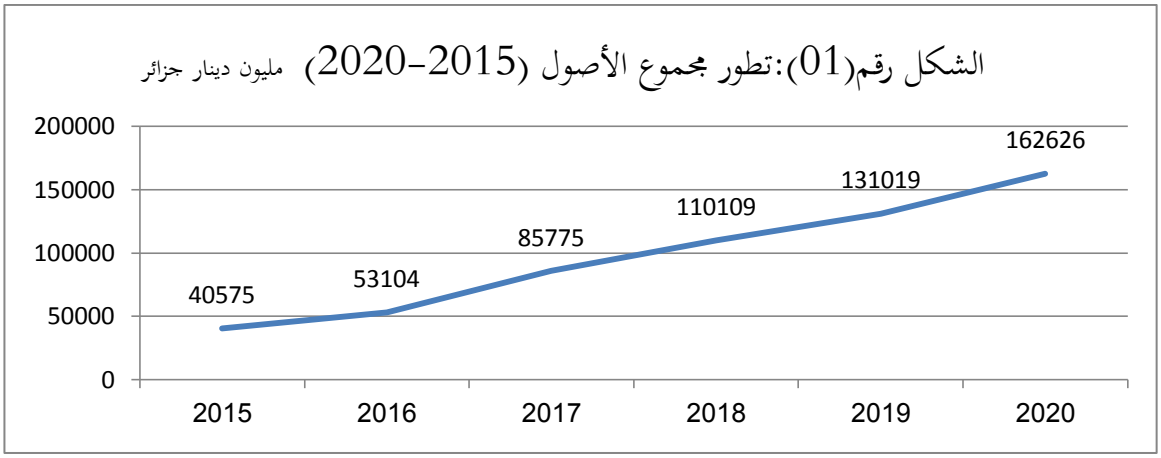

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى تطور مجموع الأصول يتمتع بنوع من الارتفاع في الفترة 2015-2016 أما الارتفاع الحاد الذي يظهر جليا في المنحنى في السنوات (2017-2018-2019-2020) وهذا ما يبين لنا أن بنك السلام يعمل على رفع في إجمالي أصوله من أجل تعزيز المصرف المالي مما يوفر المرونة و القدرة على التكيف مع متطلبات المستقبلية والقدرة على الاستثمار.

ثانيا .مجموع الودائع:

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك، لذلك تحرص هذه الأخيرة على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والإدخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط عمليات التعامل من

حيث السحب و الإيداع.الجدول التالي يوضح تطور حجم الودائع في البنك السلام في الفترة(2015-2020).

جدول رقم (02):تطور مجموع الودائع (2015-2020)

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الودائع	23685	34512	64642	85432	103792	129320

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية بنك السلام 2015-2020.

من خلال الجدول يتضح لنا أن مجموع الأصول بلغت 23685مليون دج خلال سنة2015 ، وبلغت 34512 مليون دج سنة 2016، بينما الارتفاع الملحوظ سنة2017 بلغ 64642 مليون دج ، في سنة 2018 بلغت 85432 مليون دج وذلك راجع لثقة المتعاملين في المصرف .بعد سنة 2018 نلاحظ ارتفاع حاد في السنوات التالية لتبلغ 103792 مليون سنة 2019 وبلغت 129320مليون سنة 2020 مع ارتفاع طفيف في مجموع الودائع مقارنة بسنة 2019 و يمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

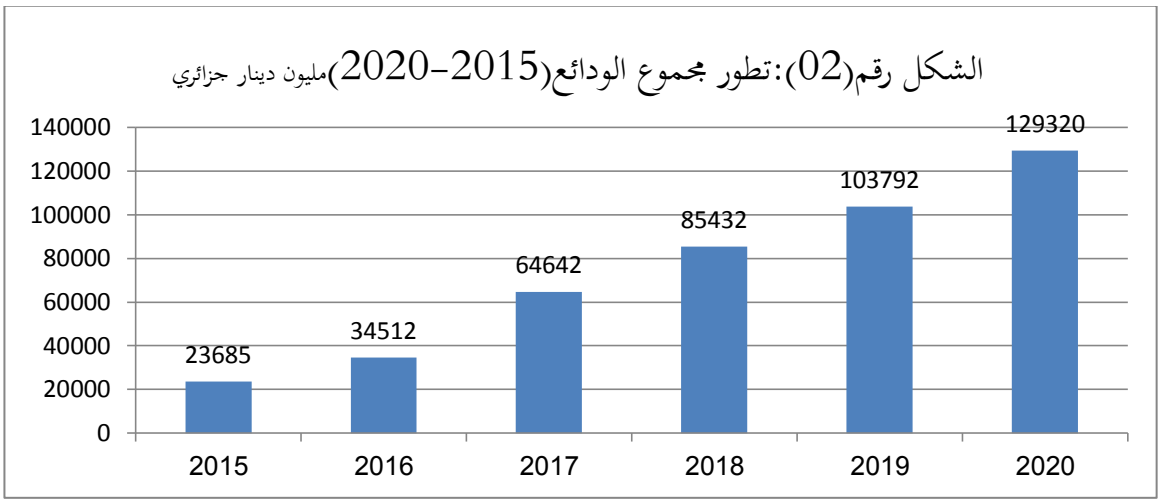

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(02).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى تطور مجموع الودائع يتزايد بشكل مستمر حيث في سنة 2015 كانت 34512مليون دينار جزائري لتصل في سنة 2020 إلى129320مليون دينار جزائري وهذا ما يبين لنا أن مصرف السلام اكتسب ثقة المتعاملين ورضاهم في متطلباتهم بنجاح.

ثالثا.مجموع التسهيلات:

تعتبر التسهيلات كمؤشر لجذب العملاء لتوسيع عمل البنك فهي تشير إلى النسبة المئوية للتمويلات المباشرة التي قام بها البنك خلال السنوات الأخيرة (2015-2020).

جدول رقم (03):تطور مجموع التسهيلات (2015-2020)

(الوحدة:مليون دينار جزائري)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع التسهيلات	21268	29377	45454	75340	93583	99252

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية بنك السلام 2015-2020.

من خلال الجدول يتضح لنا أن مجموع التسهيلات بلغت 21268مليون دج خلال سنة2015، وبلغت 29377 مليون دج سنة 2016، بينما الارتفاع الملحوظ سنة2017 بلغ 45454 مليون دج ، في سنة 2018 بلغت 75340 مليون دج وذلك راجع لثقة المتعاملين في المصرف. بعد سنة 2018 نلاحظ ارتفاع حاد في السنوات التالية لتبلغ 93583 مليون سنة 2019 وبلغت 99252مليون سنة 2020 مع ارتفاع طفيف في مقارنة بسنة 2019 و يمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(03): تطور حجم التسهيلات (2015-2020)مليون دينار جزائري

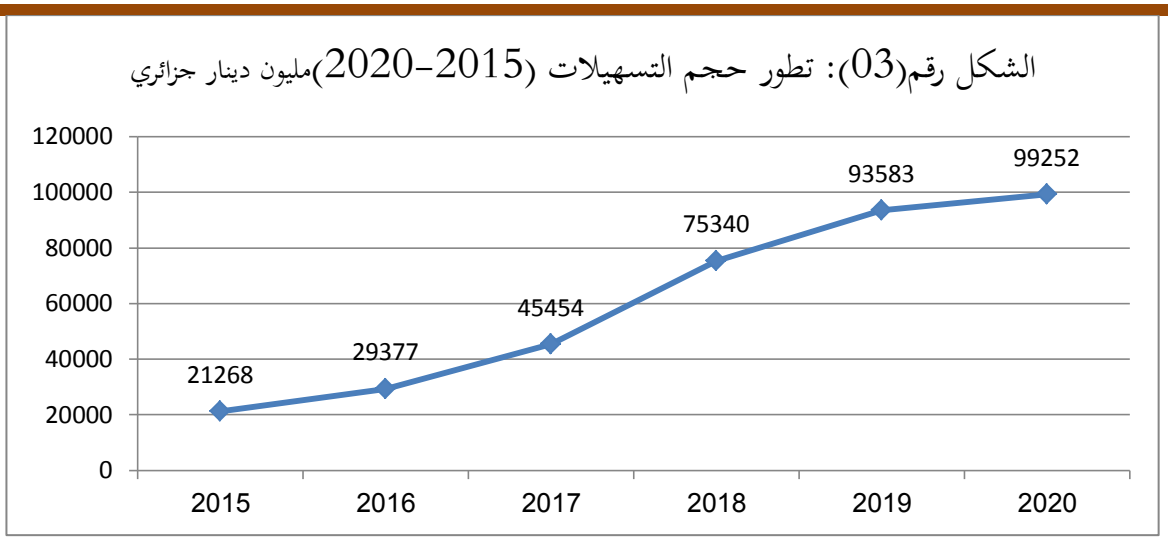

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(03).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى تطور مجموع التسهيلات تزايد بشكل مستمر حيث في سنة 2015 كانت 21268 مليون دينار جزائري لتصل في سنة 2020 إلى 99252مليون دينار جزائري وهذا ما يبين لنا أن نصرف السلام إكتسب ثقة المتعاملين ورضاهم من حيث متطلبات تمويلهم بنجاح.

رابعا.حقوق المساهمين:

تعتبر حقوق المساهمين جزء من رأس المال المستلم من المستثمرين في مقابل الأسهم،وتمثل حقوق المساهمين حصة الأسهم الحالية المحفوظة في الدفتر من قبل مستثمري الأسهم في الشركة.

جدول رقم (04):تطور حقوق المساهمين(2015-2020)

(الوحدة:مليون دينار جزائري)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حقوق المساهمين	14301	15381	16562	17305	19012	18900

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية بنك السلام 2015-2020

يوضح لنا الجدول تطور حقوق المساهمين في الفترة الممتدة بين 2015-2020 فقد سجل إرتفاع مستمر وملحوظ حيث خلال سنة 2015 كانت قيمته 14301 مليون دينار جزائري لتصل في

سنة 2019إلى مليون 19012 دينار جزائري كأقصى حد وهذا ما يوضح زيادة المستثمرين في البنك لكن تنخفض بنسبة قليلة في سنة 2020 لتصل إلى 18900مليون دينار جزائري وهذا ما بسبب جائحة كورونا العالمية. و يمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(04):تطور حجم حقوق المساهمين(2015-2020) مليون دينار جزائري

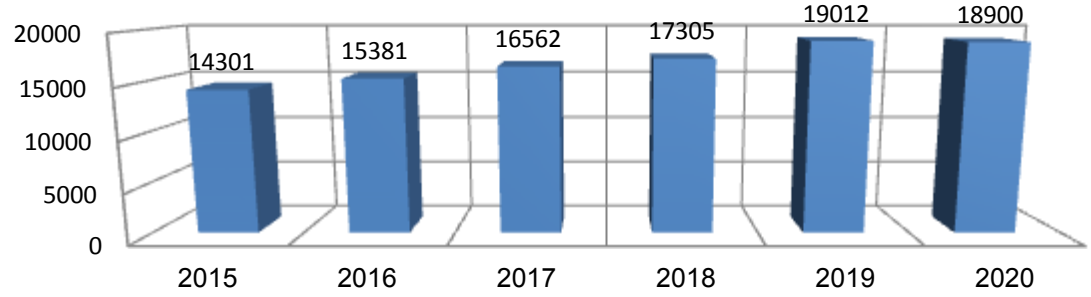

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(04).

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مؤشر مجموع حقوق المساهمين يتزايد بشكل ملحوظ و منتظم خلال السنوات من 2015 إلى غاية 2019 ، حيث في سنة 2015 بلغ 14301 مليون دينار جزائري إلى أن يصل19012 مليون دينار جزائري سنة 2019 وهذا ما يدل أن بنك السلام في نمو مستمر،أما انخفاض قيمة حقوق المساهمين في سنة 2020 بنسبة18900 راجع لجائحة كورونا.

خامسا.صافي الربح

يعتبر صافي الربح مقياس لتطور البنك في مختلف المشاريع خلال فترة زمنية محددة وهو يقيس مدى ربحية السهم الواحد ويمثل ربحية المؤسسة والقدرة على جذب مستثمرين جدد.

جدول رقم (05):تطور صافي الربح (2015-2020)

(الوحدة:مليون دينار جزائري)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الربح	301	1080	1181	2418	4007	3069

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية بنك السلام 2015-2020

يوضح لنا الجدول أعلاه تطور صافي الربح في الفترة الممتدة بين 2015-2020 فقد سجل إرتفاع حاد ومستمر وملحوظ حيث خلال سنة 2015 كانت قيمته 301 مليون دينار جزائري لتصل في

سنة 2019إلى مليون 4007دينار جزائري كأقصى حد وهذا ما يوضح ربحية المؤسسة وزيادة المستثمرين في البنك لكن تنخفض بنسبة قليلة في سنة 2020 لتصل إلى 3069مليون دينار جزائري وهذا ما بسبب جائحة كورونا العالمية. و يمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تطور صافي الربح (2015-2020) مليون دينار جزائري

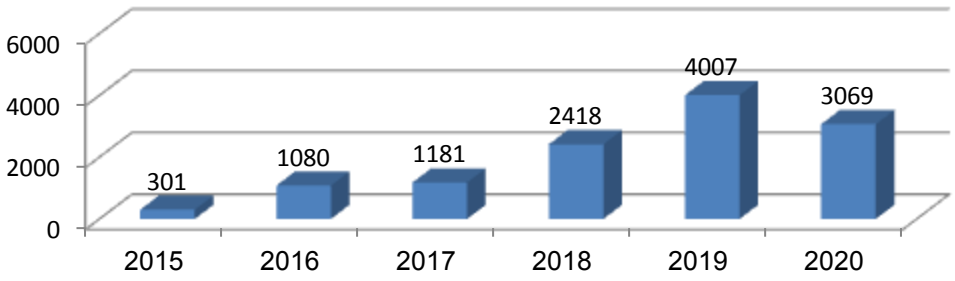

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(05).

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مؤشر مجموع صافي الربح في تزايد مستمر و منتظم خلال السنوات من 2015 إلى غاية2019 ، حيث في سنة 2015 بلغ 301 مليون دينار جزائري إلى أن يصل 4007 مليون دينار جزائري سنة 2019 وهذا ما يدل أن بنك السلام في نمو مستمر و نجح في اكتساب ثقة المستثمرين ، أما انخفاض قيمة حقوق المساهمين في سنة 2020 بنسبة3069 راجع لجائحة كورونا.

المطلب الثالث:أهم منتجات التي يوفرها مصرف السلام الجزائري

يقترح مصرف السلام-الجزائر- مجموعة منتجات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة و يحرص على حسن تقديمها وتوفيرها للمتعاملين معه سواء أفراد أو مؤسسات وسنتطرق إليها كما يلي:

أولا: المنتجات الموجهة للمؤسسات المالية:

1- تمويل أشغال الهندسة المدنية: مصرف السلام الجزائري يدعم إنجاز المشاريع ذات عمر متوسط لا يتعدى 5 سنوات إلى كل من يرغب في القيام بأشغال التوسعية أو بناء مخازن، تهيئة مساحة شاغرة أو لإضافة خط إنتاج أو غيرها تحت الشروط الأهلية (توطين الحساب)وتسديد الرسوم والعملات التي تتمثل في هامش الربح السنوي وعمولة دراسة الملف من 30ألف دينار جزائري إلى 100 ألف دينار جزائري وحسب الوثائق المطلوبة نذكر منها:

- طلب تسهيل يتضمن التمويل المطلوب، مبلغه، مدين، عرض التمويل، الضمانات الحقيقية أو الشخصية المقترحة؛
- التعريف بالشركة،الشركاء و المسيرين، نسخة من القانون الأساسي وغيرها من الوثائق؛
- تقديم وثائق التحميل المتمثلة في: تحميل طلب تمويل مصرفي، تحميل ملف طلب التسهيلات، فيقيم المنتج من طرف المصرف وفقا للصيغ الشرعية[1].

أ-المرابحة للوعد بالشراء أو المرابحة المصرفية: حيث تتم عملية إعادة شراء المصرف منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب وعد المتعامل ثم إعادة بيعها إليه بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش الربح موعود به من المتعامل.

ب-الإستصناع: وهي الصيغة التي يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بناء أو تهيئة عقار حسب المواصفات المحددة من الطلب والمخططات المرفقة به بالإعتماد على عقد الإستصناع منفصلين أحدهما الصانع وثاني المستصنع.

ت-صيغة المضاربة: يتم عقد شركة في الربح لمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الإستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى بحيث يكون الربح الناتج عنها مشترك.

ث-أما عن صيغة المشاركة : يقوم المصرف بمشاركة المتعامل في مشروع قائم أو بصدد الإنجاز على أن يقتسما الأرباح المحققة وفق النسب المحققة والمتفق عليها ويعد المصرف في إطار المتعامل من خلال وعد منفصل أن يبيعه حصصه تدريجيا أو دفعة واحدة حيث يتنازل عنها بناء على طلب المتعامل بعقود بيع مستقلة ومتعاقبة بالثمن المتفق عليه عند البيع[1].

(1) (04-05-2022)، https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-29-5-15.html .
(1) (04-05-2022)، https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-29-5-15.html .

ثانيا: المنتجات الموجهة للأفراد: يتضمن هذا المطلب المنتجات الموجهة للأفراد من طرف بنك السلام -الجزائر -خلال السنوات (2015-2020) و المعتمدة على إمتلاك منزل،تهيئة منزل، بناء أو توسيع منزل،إستئجار منزل .

1-إمتلاك منزل:

أ-وصف المنتج ومزاياه: ترغب في اقتناء مسكن جديد لدى مرقي عقاري أو مسكن قديم لدى الخواص؟... وتبحث عن دعم؟ دار السلام، هنا لندعمك ومن مزايا المنتج ما يلي:

- صيغة تمويل معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف؛
- تمويل تصل قيمته إلى 20 مليون دينار جزائري؛[2]
- فترة سداد تمتد من 5 إلى 25 سنة؛
- فتح حساب مجاني؛
- بطاقة الدفع "آمنة" لكل سحب ودفع خاص بكم،7 أيام/7&24سا/24؛
- خدمة الدفع"E-Amina "لدفع فواتيركم ومشترياتكم عبر الإنترنت؛

بطاقة أو دفتر التوفير"أمنيتي" لادخار أموالكم مع توفرها في أي وقت.

ب. شروط الأهلية:

- أن يكون سنك ما بين 18 و70 سنة تاريخ آخر قسط مدفوع؛
- عقد عمل غير محدد المدة؛
- أن يكون موظفا، صاحب مهنة حرة، تاجر أو صاحب إيراد ثابت؛
- أن يكون جزائري الجنسية (مقيما بالجزائر أو بالمهجر)؛
- أن تكون مداخيلك الشهرية ثابتة ومنتظمة (40000 دج وأكثر)؛
- أن تكون لك مداخيل ثابتة ومنتظمة (1500€وأكثر) للمقيمين بالمهجر؛
- هامش ضمان الجدية يبتدئ من 10%من قيمة أشغال البناء أو التوسعة؛
- توطين الراتب لدى مصرف السلام –الجزائر أو الاقتطاع الدائم من الحساب البريدي.

(2) (04-05-2022) ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-29-5-15.html .

ملاحظة: إمكانية رفع قيمة التمويل بدعم من أفراد عائلتك من الدرجة الأولى (أب، أم،ابن،بنت)أو الزوج، الزوجة.

ت.الصيغة الشرعية و الرسوم والعمولات:

الصيغة الشرعية: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء أصول منقولة أو غير منقولة معينة بناء على طلب المتعامل ثم إيجارها له إجارة عين منتهية بالتمليك حيث يقترن بها وعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستئجر في نهاية مدة الإجارة أو أثناءها،وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عن بعضها فتعقد الإجارة أولا من خلال عقد مخصوص بها ليتم بيع العين الموصوفة في الذمة عند طلب المتعامل من خلال عقد بيع مستقل يوقع عند بيع وليس قبله.

عقد الإجارة: يراد به تملك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم[1].

صيغة الإجارة الموصوفة في الذمة: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء أصول منقولة أو غير منقولة موصوفة في الذمة بناء على طلب المتعامل ثم إيجارها له إجارة موصوفة في الذمة منتهية بالتملك حيث يقترن بها وعد بتمليك العين الموصوفة في الذمة المؤجرة إلى المستئجر في نهاية مدة الإجارة أو أثنائها، وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عن بعضها فتعقد الإجارة أولا من خلال عقد مخصوص بها ليتم بيع العين الموصوفة في الذمة عند طلب المتعامل من خلال عقد بيع مستقل يوقع عند البيع وليس قبله.

ث_الرسوم والعمولات:

- 7% لحاملي دفتر أو بطاقة التوفير أمنيتي(حسب شروط المصرف الحالية)؛
- 7,25%للعملاء الموطنين لدى المصرف (حسب شروط المصرف الحالية).[1]

2.تهيئة منزل:

يعتبر من أهم المنتجات الاستهلاكية الموجودة لدى بنك السلام وذلك ل:

أ– وصف المنتج ومزاياه: يفتقر منزلك لراحة و الحداثة؟...وتبحث عن دعم؟... دار السلام، هنا لتدعمك ومن مزاياه نجد:

- صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف؛
- تمويل يمكن أن يعطي 100%من قيمة أشغال التهيئة؛

(1) (2022-05-05) ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-250-12.html .

(1) (2022-05-05) ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-250-12.html

- تصل قيمته إلى 5مليون دينار جزائري؛
- فترة سداد تمتد من 2الى 7 سنوات؛
- يقدم مع أو من دون رهن عقاري؛
- فتح حساب مجاني؛
- بطاقة الدفع "آمنة " لكل سحب ودفع خاص بكم ،7أيام/7&24سا/24؛
- خدمة الدفع "E-Amina" لدفع فواتيركم ومشترياتكم عبر الانترنت؛
- باقة ودفتر التوفير "أمنيتي" لادخار أموالكم ومع وفرتهم في أي وقت[2].

ب- شروط الاستفادة من المنتج:

- أن يكون سنك ما بين 18 و70 سنة تاريخ آخر قسط مدفوع؛
- عقد عمل غير محدد المدة؛
- أن يكون موظفا، صاحب مهنة حرة، تاجر أو صاحب إيراد ثابت؛
- أن يكون جزائري الجنسية (مقيما بالجزائر أو بالمهجر)؛
- أن تكون مداخيلك الشهرية ثابتة ومنتظمة (40000 دج وأكثر)؛
- أن تكون لك مداخيل ثابتة ومنتظمة (1500€وأكثر) للمقيمين بالمهجر ؛
- توطين الراتب لدى مصرف السلام-الجزائري- أو الاقتطاع من الحساب البريدي CCP؛
- إمكانية رفع قيمة التمويل بدعم من أفراد عائلتك من الدرجة الأولى(أب،أم،ابن،بنت)أو الزوج،الزوجة.[1]

ت- الصيغة الشرعية والرسوم والعملات:

الصيغة الشرعية: وهي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بتهيئة عقار حسب المواصفات المحددة ضمن الطلب والمخططات المرفقة به، ويعتمد المصرف في تنفيذ هذه العملية على عقدي إستصناع منفصلين يكون في أحدهما صانعا وفي الثاني مستصنعا، حيث ينعقد الإستصناع الأول بينه وبين

(2) (2022-05-05) ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-13-16.html

(1) (2022-05-05) ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-13-16.html .

المتعامل المستصنع فيكون صانعا بالنسبة إليه، ثم يعقد المصرف إستصناعا موازيا مع مقاول من اجل إنجاز المشروع فيكون مستصنعا في هذا العقد، على أن يكون كل من العقدين مستقلا عن الآخر.

صيغة البيع الآجل: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع، بضائع، آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها بالأجل، ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

تتم صيغ بيع الأجل من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط.[2]

صيغة المشاركة: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك أو البيع التدريجي لها من خلال عقود بيع متتالية.

ث–الرسوم والعمولات: هامش ربح سنوي ثابت:

- 7% لحاملي دفتر أو بطاقة التوفير أمنيتي(حسب شروط المصرف الحالية)؛
- 7 ,25% للعملاء الموطنين لدى المصرف (حسب شروط المصرف الحالية).[1]

3–بناء أو توسيع منزل:

أ–وصف المنتج ومزاياه: تسعى لبناء منزل أحلامك أو توسيع بيتك الحالي؟ ... وتبحث عن دعم؟...دار السلام،هنا لتدعمك ومن مزاياه:

- صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف؛
- تمويل تصل قيمته إلى 20 مليون دينار جزائري؛
- فترة سداد تمتد من 5 الى25 سنة؛
- فتح حساب مجاني.
- بطاقة الدفع "آمنة" لكل سحب ودفع خاص بكم،7 أيام/7&24سا/24؛
- خدمة الدفع"E-Amina "لدفع فواتيركم ومشترياتكم عبر الإنترنت؛
- بطاقة أو دفتر التوفير"أمنيتي" لادخار أموالكم مع توفرها في أي وقت.

(2) (2020-05-05) ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-14-16.html .

(1) (2020-05-05) ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-14-16.html .

ب- شروط الأهلية:

- أن يكون سنك ما بين 18 و70 سنة تاريخ آخر قسط مدفوع؛
- عقد عمل غير محدد المدة؛
- أن يكون موظفا، صاحب مهنة حرة، تاجر أو صاحب إيراد ثابت؛
- أن يكون جزائري الجنسية (مقيما بالجزائر أو بالمهجر)؛
- أن تكون مداخيلك الشهرية ثابتة ومنتظمة (40000 دج وأكثر)؛[2]

- أن تكون لك مداخيل ثابتة ومنتظمة (1500€وأكثر) للمقيمين بالمهجر؛
- هامش ضمان الجدية يبتدئ من 10%من قيمة أشغال البناء أو التوسعة؛
- توطين الراتب لدى مصرف السلام –الجزائر أو الاقتطاع الدائم من الحساب البريدي؛
- يمكنكم رفع قيمة التمويل بدعم من أفراد عائلتك من الدرجة الأولى(أب، أم، ابن، بنت) أو الزوج، الزوجة.

ت- الصيغة الشرعية و الرسوم والعمولات:

الصيغة الشرعية: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء أصول منقولة أو غير منقولة موصوفة في الذمة بناء على طلب المتعامل ثم إيجارها له أجارة موصوفة في الذمة منتهية بالتمليك حيث يقترن بها وعد بتمليك العين الموصوفة في الذمة المؤجرة إلى المستئجر في نهاية مدة الإجارة أو أثناءها،وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عن بعضها فتعقد الإجارة أولا من خلال عقد مخصوص بها ليتم بيع العين الموصوفة في الذمة عند طلب المتعامل من خلال عقد بيع مستقل يوقع عند بيع وليس قبله.

عقد الإجارة: يراد به تملك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم

الرسوم والعمولات:

- 7% لحاملي دفتر أو بطاقة التوفير أمنيتي(حسب شروط المصرف الحالية)؛
- *7,25 %للعملاء* الموطنين لدى المصرف (حسب شروط المصرف الحالية.[1]

4-إستئجار منزل:

(2) (2020-05-05) ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-14-16.html.

(1) (2020-05-05) ، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-14-16.html.

أ-وصف المنتج ومزاياه:هل ترغب باستئجار منزل أو شقة؟ أنت بحاجة لمساعدة مالية؟ دار السلام استئجار منزل هنا لتدعمك؟ومن مزاياه نجد:

- صيغة التمويل "الإجارة من الباطن "معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف؛
- تقسيط سداد يمتد من 12 إلى 24 شهر؛
- تصل قيمته إلى 1,5 مليون دينار جزائري؛ [2]

- فتح حساب مجاني؛
- بطاقة الدفع"أمنة" لكل سحب ودفع خاص بكم،7أيام /24&7سا /24؛
- خدمة الدفع " E-Amina " لدفع فواتيركم ومشترياتكم عبر الإنترنت؛
- بطاقة ودفتر الاستثمار "أمنيتي"لاستثمار أموالكم ومع وفرتهم في أي وقت.

ب-شروط الأهلية:

- أن يكون سنك ما بين 18 و70 سنة تاريخ آخر قسط مدفوع؛
- أن يكون موظفا، صاحب مهنة حرة، تاجر أو صاحب إيراد ثابت؛
- أن تكون لك مداخيل الشهرية ثابتة ومنتظمة (30000 دج وأكثر)؛
- أن تكون لك مداخيل ثابتة ومنتظمة (20000 وأكثر) للمقيمين بالمهجر؛
- تمويل يمكن أن يغطي 100%من طلب التمويل (في حدود قدرة استدانة المتعامل والمتعامل الشريك إذا وجد)؛
- مرسم وأقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر للأجراء، وأقدمية لا تقل عن سنتين بالنسبة لأصحاب المهن الحرة:التجار والحرفيين.[1]

ملاحظة:

(2) (05-05-2022)، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-41-16.html.

(1) (05-05-2022)، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-41-16.html .

⟸ إمكانية رفع قيمة التمويل بدعم من أفراد عائلتك من الدرجة الأولى (أب، أم،ابن،بنت)أو الزوج، الزوجة؛

⟸ دفع إيجار مسبق: تسبيق قسطين وإيداعه بحساب المتعامل يستعمل في حالة تأخر في التسديد أو إلحاق ضرر بالعقار المؤجر؛

⟸ يمضي المصرف عقد أيجار توثيقي مع المؤجر الأصلي ويمضي فيما بعد عقد إيجار من الباطن مع المتعامل؛

تنبيه: في حالة إذا ما طلب المؤجر للمسكن الكفالة على بدل الإيجار فأن المصرف يتكفل بتحمل على عائقة الدفع هذه المصاريف ويتم استعادتها من المتعامل قبل دراسة الملف؛[2]

يبدأ الإيجار ساري المفعول من تاريخ إمضاء عقد الإيجار من الباطل والمتعامل وتسليم محضر تسليم المفاتيح.

ت–الصيغة الشرعية و الرسوم والعمولات:

الصيغة الشرعية: الإجارة من الباطن.

الرسوم والعمولات: هامش ربح سنوي ثابت:

- 7% للعملاء الموطنين لدى المصرف (حسب شروط المصرف الحالية) ؛
- 10% للعملاء الغير موطنين لدى المصرف (حسب شروط المصرف الحالية).[1]

المبحث الثاني:توزيع محفظة التمويلات من حيث الأجل وطبيعة صيغة التمويل

إن بنك السلام –الجزائري–يقوم بتوزيع محفظة تمويلاته بعدة طرق تختلف حسب نوع التمويل المتبع. و في هذا المبحث و ضمن ثلاثة مطالب سنتعرف على أخر التوزيعات التي يقوم عليها مصرف السلام–الجزائري– والمتمثلة في:

المطلب الأول:توزيع المحفظة من حيث الأجل "المدة"

(2) (05-05-2022)، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-41-16.html.

(1) (05-05-2022)، https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-41-16.html

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأجل أو المدة التي هي محدد لربحية بنك السلام –الجزائري– خلال الفترة (2015-2020).كما يلي:

جدول رقم (06):توزيع المحفظة من حيث الأجل(2015-2020)

(الوحدة:آلاف دينار جزائري)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أقل من سنة	18161646	22508780	31481916	52848842	66964543	79303859
بين 1و2 سنة	1996788	2137008	6032983	9573293	12639130	12826069
بين2و3 سنوات	1533384	2869831	4783390	6966896	9692029	7447198
بين 3و 4 سنوات	807586	1744461	2470107	4705893	5419169	2593505
بين 4و5 سنوات	404658	563633	1488118	1997798	1578693	517732
أكثر من 5 سنوات	226215	1022274	1182519	1735270	2292194	2789450
المجموع	23130277	30845987	47439033	77827992	98585758	105477813

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية بنك السلام 2015-2020

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأجل المتبقي لربحية بنك السلام – الجزائري– خلال الفترة (2015-2020) أن الأجل المتبقي في "أقل من سنة" 18161646 آلاف دج في سنة 2015،ثم إستمرت في الإرتفاع في السنوات الموالية إلى غاية 2020 لتسجل أعلى قيمة ب 79303859 آلاف دج،أما الأجل "بين سنة وسنتين"في سنة 2015قدر ب1996788 آلاف دج ثم إستمر في الإرتفاع ليصل في سنة 2020 إلى 12826069آلاف دج،أما الأجل المتبقي "بين 2 و 3 سنوات" عرف إرتفاعا ملحوظا حيث في سنة 2015كان 1533384 آلاف دج ليصل في سنة 2019 إلى9692029آلاف دج ثم ينخفض في سنة 2020ليصل إلى7447198 آلاف دج، أما الأجل المتبقي "بين 3 و 4 سنوات "عرف تذبذب حيث في سنة 2015 كانت 807586 آلاف دج لتنخفض

في سنة 2016 لتصل إلى 1744461 آلاف دج ثم ترتفع في السنوات الموالية لتصل في سنة 2019 إلى5419169 آلاف دج ثم تنخفض مرة أخرى في سنة 2020 ليصل إلى2593505 آلاف دج، أما الأجل المتبقي "بين 4 و5 سنوات" في سنة 2015 كان 404658 آلاف دج ليستمر في الإرتفاع لغاية سنة 2019 ليصل إلى 1578693 آلاف دج ثم ينخفض مرة أخرى في سنة 2020 بشكل ملحوظ ليصل517732 آلاف دج، أما في السنوات الخيرة سجلت إرتفاع مستمر. و يمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): توزيع المحفظة من حيث الأجل(2015-2020)آلاف دينار جزائري

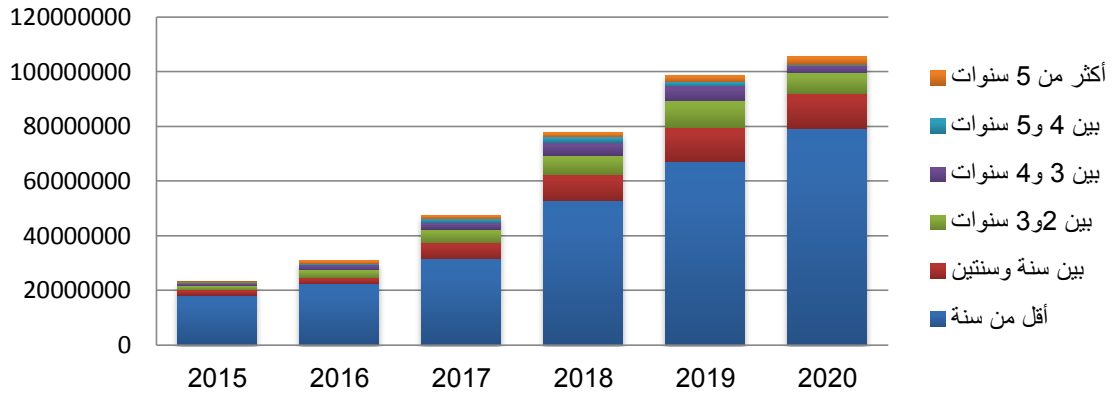

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(06).

يشير الشكل رقم (06) إلى أن هناك تباين في قيم المدة المتبقية في مصرف السلام- الجزائر -و نلاحظ أن قيم المدة المتبقية في تذبذب من سنة إلى أخرى،وأن المشاريع ذات أجلا القصير أي" أقل من سنة" أكثر طلبا في بنك السلام -الجزائري- مما يفسر ذلك على أن مصرف السلام يساهم في تمويل مشاريع عملائه من خلال صيغة القروض طويلة المدى أو قصيرة المدى مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع نشاطهم قد تصل إلى 5 سنوات أي إلى غاية ازدهار النشاط.

المطلب الثاني:توزيع المحفظة من حيث شكل التمويل

سنتطرق في هذا المطلب إلى بيان كيفية توزيع المحفظة من حيث شكل التمويل في بنك السلام -الجزائري- خلال الفترة (2015-2020)كما يلي:

جدول رقم (07):توزيع المحفظة من حيث شكل التمويل (2015-2020)

(الوحدة:آلاف دينار جزائري)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تمويل الإستغلال	16567805	20169054	27143656	42244302	53168392	65899106
تمويل الإستثمار	6430485	10071614	8171368	10487621	11333094	10335272
تمويلات عقارية للأفراد	92031	494700	1376376	2246893	3029808	3668972
حسابات جارية مدنية	39956	63793	27145	47769	209146	40501
تمويل إستهلاكي للأفراد	/	46826	3653767	11587952	16742640	12780950

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية بنك السلام 2015-2020

من خلال الجدول(07) نلاحظ أن تمويل الإستغلال في تزايد حيث في سنة 2015 كان 16567805 آلاف دج ليصل في سنة 2020 إلى65899106 آلاف دج، أما تمويل الإستثمار حقق 6430485 آلاف دج في سنة 2015 ليصل في سنة 2019 إلى 11333094 آلاف دج كأعلى قيمة له ثم ينخفض في سنة 2020 إلى 10335272 آلاف دج، أما التمويلات عقارية للأفراد عرفت تزايد مستمر حيث في سنة 2015 حققت 92031 آلاف دج لتصل في سنة 2020 إلى3668972 آلاف دج كأعلى نسبة، أما حسابات جارية مدنية عرفت تذبذب في السنوات حيث في سنة 2015 كانت 39956آلاف دج ثم عرفت إرتفاع لتصل ف سنة 2016 إلى 63793 آلاف دج ثم إنخفضت في سنة 2017 لتصل 27145 آلاف دج لتعاود الإرتفاع في لتصل في سنة 2019 إلى 209146آلاف دج كأعلى قيمة لها ثم تنخفض في سنة 2020 إلى 40501 آلاف دج، أما تمويل إستهلاكي للأفراد فلم يكن نتاح في سنة 2015 تم أدرجه البنك في سنة 2016 بقيمة 46826 آلاف دج ليرتفع حتى سنة 2019 ليصل 16742640 آلاف دج كأعلى قيمة ثم ينخفض في سنة2020

ليصل إلى 12780950 آلاف دج و يمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(07):توزيع المحفظة من حيث شكل التمويل(2015-2020)آلاف دينار

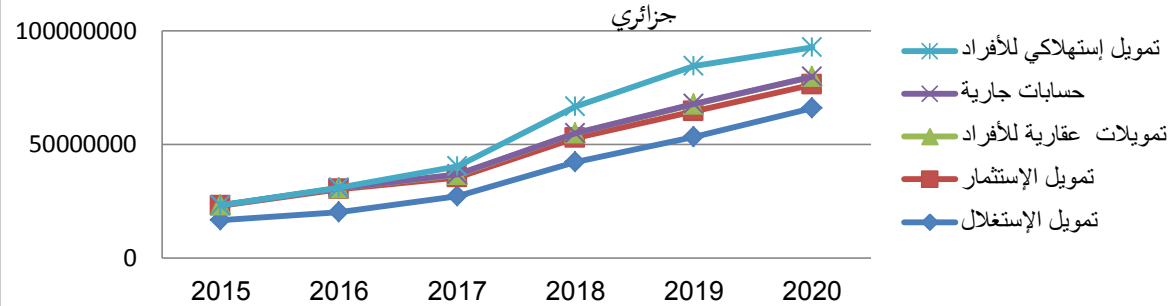

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(07).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل التمويلات في تزايد خلال الفترة(2015-2017) بشكل متقارب أما بعد سنة 2017 نلاحظ أن تمويل الإستهلاكي للأفراد في تزايد مستمر وكبير و أكبر من التمويلات الأخرى التي تزايدت كذلك وهذا راجع إلى أن بنك السلام –الجزائري– إكتسب ثقة الأفراد لتمويل إستهلاكهم عن طريق تلبية رغباتهم بطريقة أفضل وبصيغ خالية من الربا.

المطلب الثالث: توزيع المحفظة من حيث التوزيع الجغرافي

أن جميع الزبائن المستفيدين من التمويل المباشر هم أشخاص طبيعيون أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم أو مقرهم في الجزائر. تتوزع التمويلات الممنوحة للعملاء على أهم المناطق الجغرافية كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (08):توزيع المحفظة من حيث التوزيع الجغرافي (2015-2020)

(الوحدة:آلاف دينار جزائري)

سنوات		المناطق				المجموع
		منطقة الوسط	منطقة الشرق	منطقة الغرب	منطقة الجنوب	
التمويلات	2016	25288173	2084617	2004306	/	29377096
	2017	37691952	4522139	3240390	/	45454481
	2018	55180834	11773365	7519174	866233	75339606

2019	67831076	17297336	7616030	2838138	95582580
2020	65378236	24063102	9799824	2530836	101771998

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية بنك السلام 2015-2020

من خلال الشكل (08) أعلاه نلاحظ أن تمويلات في كل منطقة تختلف عن المناطق الأخرى حيث في منطقة الوسط التمويلات الصافية لسنة 2016 بلغت 25288173 آلاف دج لترتفع في السنوات الموالية لتصل في سنة 2020إلى 65378236 آلاف دج كأعلى قيمة ، أما في منطقة الشرق فالتمويلات الصافية في تزايد مستمر على مر السنوات حيث في سنة 2016 بلغت2084617 آلاف دج لتصل في سنة 2020 إلى 24063102آلاف دج، أما منطقة الغرب في تزايد مستمر وكبير حيث بلغ2004306 آلاف دج في سنة 2016 ثم يتزايد ليصل إلى 9799824 آلاف دج في سنة 2020 ، أما في منطقة الجنوب فإن التمويلات الصافية لم تكن موجودة في السنتين 2016 و2017 حتى سنة 2018 بلغت التمويلات 866233 آلاف دج لترتفع إلى2838138 آلاف دج في سنة 2019ثم تنخفض إلى 2530836آلاف دج في سنة2020. و يمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(08):توزيع المحفظة من حيث التوزيع الجغرافي (2015-2020) آلاف دينار جزائري

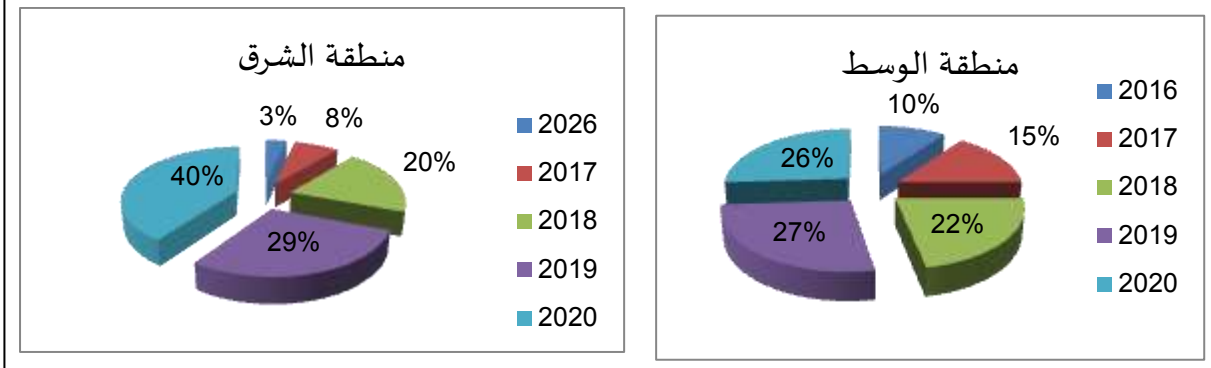

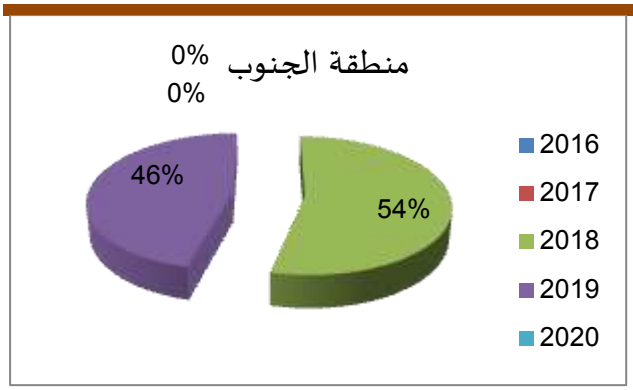

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (08).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التوزيع الجغرافي لتمويلات الصافية في المناطق(الوسط،الشرق، الغرب، الجنوب) يتجه نحو الانخفاض كلما اتجهنا نحو الجنوب، حيث أن مجموع التمويلات الصافية في منطقة الوسط تحتل أكبر قيمة عكس المناطق الأخرى وذلك راجع لتمركز أهم فروع بنك السلام في منطقة الوسط ولتمركز مقر بنك السلام – الجزائري- في منطقة الوسط ولكثرة التعاملات في المنطقة

المبحث الثالث:توزيع المحفظة من حيث المتعامل الإقتصادي وجودة المحفظة

أثناء تطبيق بنك السلام –الجزائري- مهامه وفقا لإستراتيجيات واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الإقتصادية إعتمد على رفع معايير الجودة أثناء الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العوائد للعملاء والمساهمين على السواء ،وبتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للبنك.

المطلب الأول:توزيع المحفظة من حيث المتعامل الإقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة توزيع المحفظة من حيث نوعية المتعامل الإقتصادي في بنك السلام- الجزائري –حسب ماهو مبين أسفله

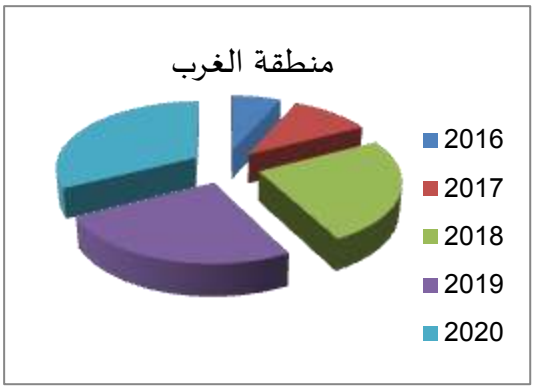

جدول رقم (09):توزيع المحفظة من حيث المتعامل الإقتصادي (2015-2020)

(الوحدة:آلاف دينار جزائري)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤسسات الخاصة	23038246	30304461	44154661	59307519	67332704	82784036
الأفراد	92031	541526	9562521	11307743	17339193	27704319

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية بنك السلام 2015-2020

من خلال الجدول (09) لتوزيع المحفظة من حيث المتعامل في السنوات (2015-2020) أن المؤسسات الخاصة عرفت تزايد مستمر حيث في سنة 2015 كانت23038246آلاف دج لتصل في سنة 2020 إلى82784036 آلاف دج كأعلى قيمة لها، أما الأفراد فكذلك عرف تزايد مستمر لكن في السنوات الأولى كانت قيمته قليلة مقارنة بالمؤسسات الخاصة حيث في سنة 2015 كان 92031 آلاف دج لتصل إلى27704319 آلاف دج في سنة 2020.

و يمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(09):توزيع المحفظة من حيث المتعامل الإقتصادي(2015-2020) آلاف دينار جزائري

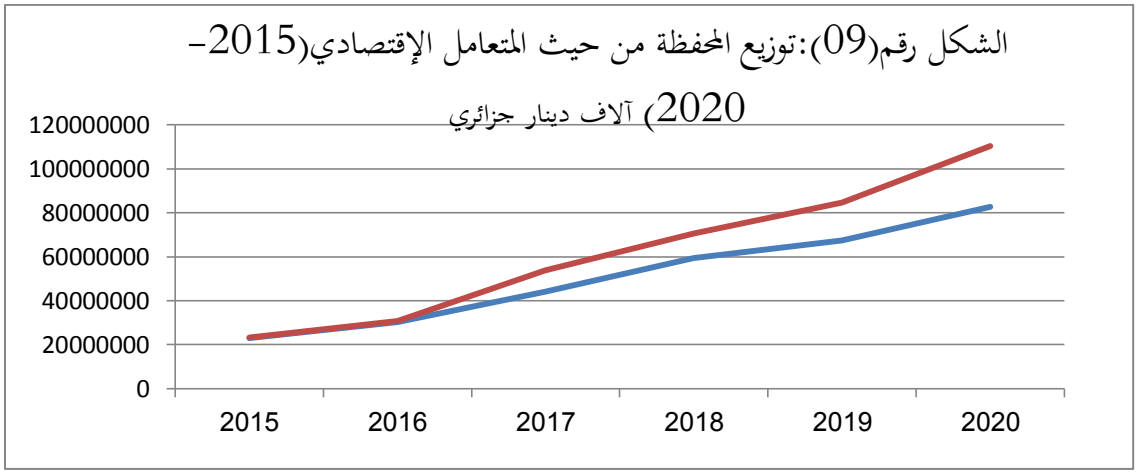

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(09).

من خلال الشكل (09) المبين أعلاه يتبين لنا أن توزيع المحفظة من حيث المتعامل الإقتصادي متقارب حيث أن نسبة الأفراد المتعاملين في بنك السلام-الجزائري- في تزايد مستمر وأكبر من المؤسسات الخاصة التي بدورها تتزايد كذلك وذلك راجع إلى أن بنك السلام-الجزائري- إكتسب ثقة الأفراد في لتعامل معه ووفر الآليات الأنسب لتعامل بها.

المطلب الثاني: توزيع محفظة التمويل من حيث جودة المحفظة

سنتطرق في هذا المطلب إلى توزيع محفظة التمويل من حيث جودة المحفظة حسب كل تمويل يوفره بنك السلام –الجزائري– لمتعامليه وسنتطرق إليه كما يلي:

جدول رقم (10):توزيع المحفظة من حيث الجودة (2015-2020)

(الوحدة:آلاف دينار جزائري)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التمويلات الإجمالية	/	30845987	47439033	77827992	98585758	105477813
التمويلات الجارية	2034467	28373453	44821543	74541299	93733878	99780361
التمويلات المصنفة	2788810	24722534	2617490	33286693	4851880	5697452
مخصص نقص القيمة	/	1468891	1984552	2488386	3003178	3705815

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية بنك السلام 2015-2020

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التمويلات الإجمالية في سنة2015 غير متاحة ثم في سنة 2016بلغ 105477813آلاف والتمويلات الجارية بلغت2034467 آلاف دج ليتزايد في السنوات حتى تصل في سنة2020 إلى99780361 آلاف دج والتمويلات المصنفة في سنة2015 بلغ 2788810 آلاف دج ليتناقص حتى 2617490 آلاف دج ليرجع ليتزايد في سنة 2018 ليصل إلى 33286693آلاف دج ثم يتناقص حتى يصل في سنة2020 إلى 5697452 آلاف دج أما مخصص نقص القيمة ففي سنة2015 لم تكن متوفرة ثم في سنة2016 كانت1468891 آلاف دج ثم ترتفع لتصل في سنة 2020 إلى 3705815 آلاف دج.

الشكل رقم (10):توزيع محفظة التمويل من حيث الجودة(2015-2020(آلاف دينار جزائري

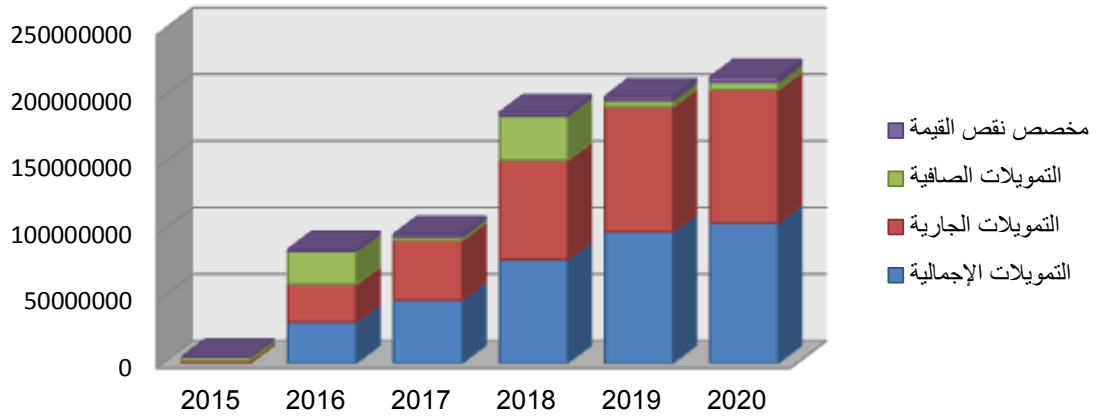

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(10).

من خلال الشكل (10) المبين أعلاه يتبين لنا أن توزيع محفظة التمويل من حيث الجودة نلاحظ أن التمويلات الجارية والإجمالية تحتل أكبر مكان لجودة في التمويلات لبنك السلام –الجزائري- وذلك لإقبال المتواصل للزبائن الكبير للتمويلات .

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على إحدى التجارب المصرفية الإسلامية في الجزائر المتمثلة في حالة" بنك السلام الجزائري"، بداية من تقديم للمصرف و تعريف شامل له و ذكر أهم ما يتميز به والتعرف على أهم المنتجات و المؤشرات المالية له، ومن هذا الأساس يمكن لنا القول أنه تمكن في وقت وجيز من توسيع نشاطه بشكل معتبر وزيادة عدد فروعه على مستوى التراب الوطني، مما ساعده على تحقيق معدلات نمو معتبرة في السوق المصرفي الجزائري إلا أنه بالرغم من هذا فإن بنك السلام –الجزائري– بإعتباره بنك إسلامي ينشط في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوبية، و هذا يجعله يواجه تحديات تعيق عمله خاصة القانونية، دون تجاهل ضعف الكوادر البشرية الغير ملمة بالمعلومات الإسلامية الكافية، لإستمرار الخدمات المصرفية الإسلامية بسلام وأمانة.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة والشريعة الإسلامية، وتجعلها ذات خصوصيات تنفرد بها عن نظيرها التقليدية، سواء في آلية عملها، أو من حيث الأنشطة والخدمات التي يقدمها، أو من حيث الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها.

كما اتضح أن البنوك الإسلامية تقوم على مجموعة من الأسس والركائز وتتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من البنوك الربوية الأخرى، لا من الناحية النظرية فقط بل حتى من الناحية العملية، حيث نلاحظ في الآونة الأخيرة ما يعرف بظاهرة المصارف الإسلامية وانتشارها والتي تعتبر من أهم التطبيقات العملية لمبادئ الشريعة الإسلامية.

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، تبين لنا أن البنوك الإسلامية تقوم بممارسة نشاطاتها الإستثمارية وتمويل مشاريعها وذلك وفقا لصيغ مشروعة تتلاءم مع كل الظروف تدعى هذه الصيغ بصيغ التمويل القائمة على مبدأ المديونية ومبدأ الملكية وهذا ما ميزها عن باقي البنوك التقليدية حيث تتنوع وتختلف فيما بينها من حيث التطبيق بشكل يضمن تحقيق العدالة في توزيع التمويلات، إضافة إلى ذلك تلبية حاجات العملاء وأفراد المجتمع وحسب مختلف القطاعات سواء إقتصاديا أو زراعيا أو تجاريا... وذلك وفقا للشريعة الإسلامية متصدية بذلك لجميع المخاطر الممكنة من مخاطر الإئتمان والسيولة وأسعار الصرف...

كما تناولنا في موضوعنا دراسة بنك السلام –الجزائري– الذي تبين لنا أن يقوم بجميع تعاملاته مع كافة الأفراد والمؤسسات على صيغ موافقة لصيغ الشريعة الإسلامية. حيث يتركز على الصيغ القائمة على مبدأ المديونية خاصة المرابحة لأنهم أقل مخاطرة وأكثر ضمانا فهو يحاول أن يوزع تمويلاته بشكل متوافق ومناسب من حيث كل الجوانب.

أولا :نتائج الدراسة.

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- عرفت البنوك الإسلامية تطور واسع في الآونة الأخيرة لما حققت من نجاح واسعا لممارستها لأنشطتها وخدماتها المختلفة عبر العالم طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تشرق البنوك الإسلامية من خلال نجاحاتها ومن خلال ممارستها لمختلف الأنشطة بصفة شرعية.
- تعمل البنوك الإسلامية وفقا لصيغ مشروعة قائمة على مبادئ مبنية على قواعد إسلامية .
- تتميز وتنفرد بخصائص ومبادئ تميزها عن البنوك التقليدية .
- توزع البنوك الإسلامية محفظة تمويلاتها وفقا لقواعد متنوعة .

- بنك السلام-الجزائري- بنك قرض مكانته في مختلف أنحاء العالم وذلك على ما يمارسه من مختلف الأنشطة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- يعمل بنك السلام –الجزائري- وفقا للقانون الجزائري يحرص على تحقيق أعلى نسبة من العوائد للعملاء والمساهمين، يستهدف إستحداث فروع جديدة ومنها بنك السلام-الجزائري- بولاية برج بوعريريج.
- يلتزم بنك السلام-الجزائري- إلى تحسين أهدافه المسيطرة وهذا عن طريق الإلتزام داخل وخارج المصرف.

ثالثا.مقترحات الدراسة

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة تمكنا من وضع مجموعة من الإقتراحات:

- لا شك أن مستقبل البنك الإسلامي يعتمد على قدرة المؤسسة على مواجهة ما يتوقع من تحديات أخرى قد تظهر في المستقبل.
- ضرورة تضافر الجهود لوضع قوانين خاصة لإقامة العمل في البنك الإسلامي وممارسته بحيث تعمل على تسهيل عمل المؤسسات المالية الإسلامية.
- كما ينبغي الحرص على توفير المزيد من المعلومات المفصلة والدقيقة للمستثمرين.
- إستحداث أدوات مالية لتمويل طويل الأجل من خلال الصكوك والسندات الإسلامية وإيجاد سوق مالية لتداولها.
- تبني المؤسسات المالية الإسلامية معايير محاسبية لمراجعة ومحاسبة مختلف تمويلاتها بغية الإفصاح الكافي عنها في القوائم المالية.

ثالثا.آفاق الدراسة

لقد تناولنا في دراستنا لموضوع "توزيع محفظة التمويلات في البنوك الإسلامية"وذلك وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالإعتماد على دراسة بنك السلام ولاشك أن النتائج التي توصلنا إليها تترك مجالا مفتوحا

للإجابة عن العديد من الأسئلة التي كنا تناولناها ونحتاجها في الدراسة والتحليل وعلى هذا نقدم مجموعة من الأفكار والأفاق المستقبلية تساعد الباحثين في الدراسات المستقبلية أهمها:

- السيولة النقدية في البنوك الإسلامية بين محددات الشرعية والقانونية.
- تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية بين ضرورة الإنفتاح ومخاطر النجاح.
- خلق التميز في طرف التمويل لإستقطاب الأفراد والمؤسسات.
- التواصل الداخلي والخارجي لتقديم أفضل الخدمات للعملاء وكذا الترويج للمنتجات.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وإنجازه لنفوز ي الاجتهاد و الإصابة، وإن لم يكن ذلك فحسبنا أننا حاولنا ولله من وراء القصد.

المراجع

قـائـمـة الـمـصـادر و الـمـراجـع:

أولا .القرآن الكريم

ثانيا.الكتب:

1- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية.مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر المغربي، جدة،ط1،2004 .

2- شهاب أحمد العزعزي ،إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر و التوزيع،عمان، ط 1،2011.

3- قادري محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول.مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، ط1، 2014،

4-عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق.دار أسامة للنشر،الأردن،عمان،ط1 ،1998.

5- سليمان ناصر،تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية.المطبعة العربية،نهج طالبي أحمد، غرداية،ط1، 2002.

6- محمد محمود العجلوني،البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية.دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،ط1،2008.

7- سيف هشام صباح الفخري،صيغ التمويل الإسلامي.جامعة حلب،سوريا،2009.

8- محمد نور علي عبد الله ، تحليل مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق.رابطة العالم الإسلامي،2002.

9- فادي محمد الرفاعي،البنوك الإسلامية.منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، لبنان،ط1،2004.

10- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية.مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية،ط1 ،2003 .

ثالثا.المذكرات والأطروحات:

1-هشام بورمة،الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016-2017.

2-شوقي بورقبة،الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية.أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف، 2010-2011.

3-طهراوي أسماء،إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ، 2013-2014.

4-عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري،مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية.رسالة مقدمة لنبل درجة الدكتوراه في الإقتصاد الإسلامي،جامعة أم القرى،المملكة العربية السعودية،2005.

5-أمال لعمش،دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية. مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس ،سطيف،2011-2012.

6-عيشوش عبدو،تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق ،جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2008-2009.

7-بلخيري أحمد،عقد الإستصناع وتطبيقاته المعاصرة. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007-2008.

8-ثلجي خالد، ثلجي قواسمه ،مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي،جامعة الخليل،فلسطين،2019.

9-مختاري مصطفى ، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية.مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر، 2008-2009.

10-محمد نور الدين أردنية،القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي. الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ،2010.

11-ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2007-2008.

12-منذر عبد الهادي رجب زيتون، تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار (المرابحة ،المضاربة،المشاركة،الإجارة المنتهية بالتمليك)في البنوك الإسلامية الأردنية.قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،الأردن،2010.

13-عبلة لمسلف،الدور الإقتصادي للمشاركة المصرفية.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة منتوري ، قسنطينة،2005-2006.

14-بوجمعة طارق، قاسمي جمال،مخاطر التمويل لدى البنوك الإسلامية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2020-2021.

رابعا. المقالات والأبحاث المحكمة:

1-فطيمة الزهراء فنازي،زبير عياش،صيغ التمويل التشاركي بين المنطلق الفكري والمنطلق الفعلي.مجلة الإنسانية والعلوم الإجتماعية،جامعة قسنطينة، عبد الحميد مهري ،2021،مجلد 7، ع3.

2- محمود محمد علي إدريس،جهود المالكية في تجديد صيغ عقود الإستثمار وتطويرها :التمويل بالمزارعة نموذجا. مجلة التراث الإسلامي،معهد IIUM للصيرفة والتمويل الإسلامي،2020،مجلد 1، رقم 2.

3-قهواجي أمينة،مطالي ليلى،الصيغ اسلامية لتمويل المشاريع التقليدية والحرفية. مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي، الجزائر،جوان 2019،المجلد 04، العدد01 .

4-غردة عبد الواحد،أثر التمويل بصيغة المرابحة على تنمية القطاع الزراعي بين الواقع والمأمول.مجلة رؤى إقتصادية،جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر،30-08-2020، المجلد 10،العدد 01.

5-عائشة لمحنط، أ.فوزي الحاج أحمد، التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية.مجلة إقتصاديات المال و الأعمالJFBE،سبتمبر 2018،العدد 07.

6-ضيف سعيدة، إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر ،جامعة الجلفة،2020/01/22 ، المجلد 03،العـدد 02.

7-ضيف سعيدة، إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مرجع سابق.

8- عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش و هلال يوسف صالح، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و أثرها على قرار التمويل.مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية، اليمن ، صنعاء،2016،مجلد 17.

9-مختار بونقاب ، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016، عدد 05.

خامسا. المداخلات:

1-جمال أحمد زيد الكيلاني،مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية.مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية: "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية – كلية الشريعة،الأردن،2015 .

2- طاهر بعداش، محمد السعيد جوال، السيطرة الرقابية على مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية.ملتقى دولي "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل"، المنعقد بمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بالمركز الجامعي بغرداية، 23-24 فيفري2011.

3-ثابت حسان ثابت، آلاء عبد الواحد ذنون،إستخدام أدوات الإقتصاد الإسلامي في دعم المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة نينوى. ورقة بحثية مقدمة لندوة قسم الإدارة الصناعية في كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، العراق،9 جوان 2020 .

4-بن عزة محمد، صيغ التمويل في الإقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الإنضباط المالي.صيغ التمويل في الإقتصاد الإسلامي،مديرية التجارة ، تلمسان.

سادسا.التقارير:

1-تقارير بنك السلام-الجزائري- ،2015-2020.

سابعا.مواقع الأنترنت:

1- https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-29-5-15.html .

2-غسان الطالب، التمويل التجاري الإسلامي الآلية والأدوات .https://alghad.com/%، 20-2022-05.

3- https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html.

4- https://www.alsalamalgeria.com/ar/accueil.html#!/page6 .

5- https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-12-0-11.html.

6- https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-9-0-30.html .

7- https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-29-5-15.html .

8- https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-250-12.html.

9- https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-13-16.html.

10- https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-14-16.html .

11- https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-6-41-16.html.

الفهارس

فـهـرس ا لأشـكـا ل :

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	تطور مجموع الأصول (2015-2020)	41
(02)	تطور مجموع الودائع (2015-2020)	43
(03)	تطور مجموع التسهيلات(2015-2020)	44
(04)	تطور حجم حقوق المساهمين(2015-2020)	45
(05)	تطور صافي الربح (2015-2020)	46
(06)	توزيع المحفظة من حيث الأجل(2015-2020)	56-55
(07)	توزيع المحفظة من حيث شكل التمويل (2015-2020)	58-57
(08)	توزيع المحفظة من حيث التوزيع الجغرافي(2015-2020)	59
(09)	توزيع المحفظة من حيث المتعامل الإقتصادي (2015-2020)	61
(10)	توزيع محفظة التمويل من حيث الجودة(2015-2020)	63-62

فـهـرس الـجـداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	تطور مجموع الأصول (2015-2020)	42
(02)	تطور مجموع الودائع (2015-2020)	43
(03)	تطور مجموع التسهيلات(2015-2020)	44
(04)	تطور حجم حقوق المساهمين(2015-2020)	45
(05)	تطور صافي الربح (2015-2020)	46
(06)	توزيع المحفظة حسب الأجل(2015-2020)	57
(07)	توزيع المحفظة من حيث شكل التمويل (2015-2020)	59
(08)	توزيع المحفظة حسب التوزيع الجغرافي(2015-2020)	60
(09)	توزيع المحفظة من حيث المتعامل الإقتصادي (2015-2020)	62
(10)	توزيع محفظة التمويل من حيث الجودة(2015-2020)	63

.....

فـهـرس الـمـحـتـويـات:

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	أ–ي–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	01
المبحث الأول:ماهية البنوك الإسلامية.....	02
المطلب الأول:تعريف البنوك الإسلامية	03–02
المطلب الثاني:أهداف وخصائص البنوك الإسلامية.....	05–03
المطلب الثالث:أسس ومبادئ البنوك الإسلامية	07–05
المبحث الثاني:صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.....	08
المطلب الأول:صيغ التمويل القائمة على مبدأ المديونية.....	14–08
المطلب الثاني:صيغ التمويل القائمة على مبدأ الملكية.....	18–14
المبحث الثالث:منح التمويل في البنوك الإسلامية ومخاطره.....	19
المطلب الأول: معايير منح التمويل في البنوك الإسلامية.....	24–19
المطلب الثاني:توزيع التمويل في القطاعات حسب صيغ التمويل.....	26–24

المطلب الثالث:مخاطر منح التمويل في البنوك الإسلامية.....	33-26
خلاصة الفصل.....	34
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد..... .	36
المبحث الأول:التعريف ببنك السلام الجزائري.....	37
المطلب الأول:مفهوم بنك السلام الجزائري.....	41-37
المطلب الثاني:أهم المؤشرات المالية لبنك السلام الجزائري.....	47-41
المطلب الثالث:أهم منتجات التي يوفرها مصرف السلام الجزائري.....	55-47
المبحث الثاني:توزيع محفظة التمويلات من حيث الأجل وطبيعة التمويل.....	55
المطلب الأول:توزيع محفظة من حيث الأجل" المدة".....	57-55
المطلب الثاني:توزيع المحفظة من حيث شكل التمويل.....	59-57
المطلب الثالث:توزيع المحفظة من حيث التوزيع الجغرافي.....	61-59
المبحث الثالث:توزيع المحفظة من حيث المتعامل الإقتصادي والجودة.....	61
المطلب الأول: توزيع المحفظة من حيث المتعامل	62-61

فهرس المحتويات

.....

الإقتصادي.....	
المطلب الثاني: توزيع المحفظة من حيث الجودة.....	64-62
خلاصة الفصل	65
خاتمة.....	68-67-69
قائمة ا المصادر و لمراجع.....	72-71-74-73-75
فهرس الجداول.....	77
فهرس الأشكال.....	78
فهرس المحتويات.....	80-79
ملخص البحث.....	82
ملخص البحث باللغة الإنجليزية.....	83

الملخص

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية توزيع البنوك الإسلامية لمحفظة تمويلاتها وذلك من خلال صيغ التمويل الإسلامية بطريقة شرعية وكذلك التعرف على بنك السلام-الجزائري- خلال الفترة الممتدة من 2015-2020 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للمصرف وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لكل من المؤشرات و مختلف التمويلات الاستثمارية منها و الاستهلاكية، تأثير إيجابي على البنك ، إضافة إلى توزيع محفظة التمويلات للبنك.كما أوضحت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية ملزمة بتطبيق هذه المعايير لأهميتها في تحسين إدارة التعاملات فيها و العمل على التحكم في تمويلاتها.

ولإثراء هذا البحث قمنا بعرض تجربة إسلامية عربية جزائرية كانت سابقة وناجحة في هذا المجال، عبر دراسة لأهم منتجات والمؤشرات المالية وتوزيع التمويلات لبنك السلام -الجزائري-.

Summary:

This study aimed to clarify how Islamic banks distribute their finance portfolio through Islamic funding formats legitimately as well as to identify Al Salam Bank-Algeria - during the period from 2015-2020 using the Bank's analytical descriptive curriculum. The results of the study showed that both indicators and various investment and consumer finances a positive impact on the bank, as well as the distribution of the bank's finance portfolio. The study also indicated that Islamic banks are obliged to apply these standards as they are important in improving the management of their transactions and working to control their financing.

To enrich this research, we presented a previous and successful experience of Algerian-Arab Islam in this field, through a study of the most important products and financial indicators and the distribution of funds to Al Salam Bank-Algeria-.